"الآثار الاقتصادية للصراعات المسلحة في الوطن العربي 2011-2024"

الأستاذ الدكتور / مصطفى كامل السيد

بحث مقدّم

للمؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

بالتعاون مع مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

28 – 29 نوفمبر / تشرين ثاني 2024

الرباط، المملكة المغربية

الآثار الاقتصادية للصراعات المسلحة في الوطن العربي ٢٠١١-٢٠٢٤

د. مصطفي كامل السيد
أستاذ العلوم السياسية، متفرغ
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

مقدمة*

تعبير التغيرات الجيو سياسية ذات التأثير علي الأوضاع الاقتصادية هو تعبير واسع، فالتغيرات الجيوسياسية تشمل العديد من الأمور. تشمل مثلا التغيرات في نظام تحالفات الدول، فميل أوكرانيا إلي حلف الأطلنطي بإعلان الرغبة في الانضمام إليه ، وكانت من قبل إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي وارتبطت بروسيا بروابط سياسة واقتصادية وثقافية عميقة، أدي إلي تشكك القيادة الروسية فيما يمكن أن يؤدي إليه هذا الانضمام من تواجد قوات هذا الحلف قرب حدودها مع أوكرانيا، وهو ما نتج عنه غزو روسيا لأوكرانيا وما ترتب عليه من آثار اقتصادية لم تقتصر علي فقدان أوكرانيا لجزء مهم من إقليمها وما استتبعه من هبوط ناتجها المحلي الإجمالي ، وانخفاض صادراتها من الحبوب، وإنما امتدت إلي أنحاء أخري من العالم نتيجة ارتفاع أسعار هذه الحبوب وتضرر الدول المستوردة لها ومنها مصر. ،وتشمل التغيرات الجيوسياسية كذلك فقدان الدولة لقسم من إقليمها والذي قد يقع تحت سيطرة أجنبية أو يستقل مواطنوه مثل ماجري في مرتفعات الجولان السورية التي وقعت تحت سيطرة إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، وماجري في مصر أثناء تلك الحرب وفقدت معه شبه جزيرة سيناء بكل ثروتها المعدنية والنفطية، أو ظهور قوة اقتصادية منافسة مما ينعكس علي قدرة الدولة علي تصدير منتجاتها أو الحفاظ علي حصتها في الأسواق العالمية ، مثلما تخشي الولايات المتحدة من حدوثه نتيجة الصعود الاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية في الاقتصاد العالمي والذي تهدد معه أن تفقد الولايات المتحدة مركزها كأكبر اقتصاد في العالم لصالح هذا القطب الصاعد. وتشمل التغيرات الجيو سياسية أيضا التحول في موازين القوي سواء على الصعيد الدولي أو الصعيد الإقليمي مما قد يهدد بنشوب صراعات مسلحة بعد زمن يقصر أو يطول، وهو في الحقيقة ماجري في نهاية القرن التاسع عشر بتحول روسيا القيصرية عن علاقاتها الوثيقة بألمانيا إلى الدخول في علاقات أوثق مع فرنسا، وهو تطور أدي بعد عقدين من الزمن إلى نشوب الحرب العالمية الأولي بكل آثارها على اقتصاد روسيا وفرنسا من ناحية وألمانيا والامبراطورية النمساوية المجرية من ناحية أخري. وأخيرا فالتغيرات الجيوسياسية قد تنجم أيضا عن تغيرات في مجال الأيديولوجيات الحاكمة، مما يستتبع تغييرا في السياسات الاقتصادية وتوزيع الناتج المحلي على العاملين وملاك أدوات الإنتاج، والمثل البارز على ذلك هو التحول في مصر من نموذج اقتصادي تهيمن عليه الدولة سعي بالاشتراكية العربية إلى نموذج يقترب من الرأسمالية سعي في البداية بالانفتاح الاقتصادي، حتى وأن لم يحدث هذا التحول بالكامل، ولكن كانت له آثاره تدريجيا في نمو القطاع الخاص وانكماش القطاع العام. بكل تأكيد كان للاتفاقات مع المؤسسات المالية العالمية دور في ذلك، ولكن كانت البداية هي في التحول الفكري والإيديولوجي عن الاشتراكية والميل إلى الرأسمالية حتى وإن كان هذا التحول قد واجهته عقبات ومنها تعود جهاز الدولة علي العمل بالنموذج الذي يدعي الخروج عنه.

يكل تأكيد لا يمكن دراسة كل هذه التحولات الجيوسياسية في كتاب واحد ولا في ورقة بحثية واحدة لتعددها واتساعها وكثرة المتغيرات الوسيطة بينها وأداء الاقتصاد، ولذلك تختصر هذه الورقة هذه التغيرات في الصراعات المسلحة ، وهي بكل تأكيد متغير جيو سياسي هام وله تأثيره علي الأوضاع الاقتصادية، كما أنه وثيق الارتباط بالمتغيرات الجيوسياسية التي جري استعراضها فقد يكون سببا فيها أو نتيجة لها، فكما شرحنا يمكن أن يكون الصراع المسلح هو نتيجة التغير في التحالفات كما كان الحال في الحرب العالمية الأولي، أو التغير في موازين القوة بين الدول العربية والدول غير العربية في الشرق الأوسط منذ ٢٠١١ وما ترتب عليه من استهانة الأخيرة بالدول العربية وتدخلها بالعدوان المسلح في العراق وليبيا مثلما فعلت تركيا أو في سوريا كما فعلت إيران ، كما قد يؤدي الصراع المسلح إلي فقدان الدولة لقسم من إقليمها وهو ماجري في السودان بعد حرب بين شمال السودان وجنوبه استمرت تقريبا نصف قرن. وفضلا على ذلك تتوافر دراسات عديدة عن أثر الصراعات المسلحة على الاقتصاد، وخصوصا في الوطن العربي وغرب إفريقيا، واجتهدت هذه الدراسات في القياس الكمي لهذه الآثار الاقتصادية. وبطبيعة الحال لا يعني التركيز في هذا البحث على الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة أن تلك هي كل آثار النزاعات المسلحة، فلها بكل تأكيد آثار أخري عديدة، آثار اجتماعية وثقافية وسياسية وسكانية بيئية وصحية ونفسية، ولكن موضع التركيز في هذا البحث هو حول آثارها الاقتصادية.

وليست الصراعات المسلحة كلها ذات طابع واحد، فهي تشمل الصراعات بين الدول، مثل الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ أو الحرب المغربية-الجزائرية ١٩٦٣، كما تشمل أيضا الصراع المسلح الداخلي بين الحكومة وقوات معارضة كما كان الحال في الحروب التي نشبت بين قوات الحكومة العراقية وقوات كردية علي فترات عديدة، كما ينتمي إلي هذه الفئة أيضا الصراعات المسلحة بين جماعات من المواطنين حتي وإن تخفت الحكومة وراء إحداها كما كان الحال في إقليم دارفور بين جماعات عربية الأصل اشتهرت باسم الجنجاويد والسكان من ذوي الأصول الإفريقية. والحقيقة أن الصراعات المسلحة التي عرفتها الدول العربية تجمع الأنماط الثلاث، ولكن تركز هذه الورقة على الصراعات الداخلية، وهي في الأساس بين الحكومة التي تدعي السيادة على إقليمها وجماعات مسلحة من المواطنين، وإن استدعت هذه الصراعات الداخلية كلها تدخلا مسلحا خارجيا لنصرة فريق أو آخر، ولكن لم تكن بداية هذه الصراعات التدخل الخارجي، كما أن التدخل الخارجي المعارض للحكومة لم يأخذ دائما صورة محاربة قوات هذه الحكومة، ولكن اكتفي بمساندة الطرف المحلي المناوئ لها.

- أشكر الباحثة دعاء جبر لقيامها بإعداد الأشكال التوضيحية في هذه الورقة.

دراسة الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة

وتعود الكتابات عن الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة إلي أكثر من أربع عقود، وكانت البداية بدراسات تناولت النزاعات المسلحة الداخلية، دون التركيز علي الأبعاد الاقتصادية ، وشكلت هذه الدراسات خلفية مفيدة للبدء بالتعرف علي الآثار الاقتصادية لهذه الصراعات وبعضها تناول بلدا واحدا ، وامتد البعض الآخر ليشمل عدة بلاد، (Ballentina,Karen &Jake Sherman, 2003,Collier,Paul ,Anke Hoeffler ,Dominin Rohner,2009) ثم أعقبت ذلك الدراسات التي تتناول الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة ، وكانت أغلبيتها الساحقة تتناول الاثار الاقتصادية لهذه النزاعات في الدول التي سميت ببلاد العالم الثالث ، وخصوصا في آسيا مثل سريلانكا أو دول أمريكا الوسطي مثل نيكاراجوا والسلفادور، وبعض الدول الإفريقية، ثم اجتذبت الحروب الدولية اهتمام الباحثين في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين بما لا يقل عن ثلاث دراسات كبري تناولت قياس الأبعاد الاقتصادية للحرب التي شنتها الولايات المتحدة علي العراق في سنة ١٩٩١ ثم في سنة ٢٠٠٣، إحدى هذه الدراسات درست هذه الآثار علي الدولة التي شنت الهجوم والدول التي كانت مسرحا له بينما ركزت الدراستان الأخيرتان على أثر هذه الحرب على الولايات المتحدة. (Brown and Rosecrance 1999,Nordhaus (2002,Bennis and the IPS Iraq Task Force 2004)، ثم تجدد الاهتمام بدراسة البعد الاقتصادي للمنازعات المسلحة في الدول منخفضة الدخل بالدراسة الشهيرة لكوليير وهويفلر 2004وخصوصا بدراسة كل من فرانس ستيوارت وفيتزجيرالد

(.,Brown and Rosecrance,1999,Stewart and Fitzgerald,Colliers and Hoeffler 2004)

وقد أدت أحداث ثورات الكرامة العربية في ٢٠١١ إلى الاهتمام بالأثر الواسع لهذه الصراعات المسلحة علي الأمن والتنمية، فكان ذلك هو عنوان تقرير البنك الدولي السنوي عن التنمية في سنة ٢٠١١(World Bank,WDR,2011)، ولذلك توجهت هذه الدراسات لمحاولة قياس أثر النزاعات المسلحة على اقتصادات الدول العربية التي جرت فيها هذه النزاعات، وكان للمنظمات الدولية دور هام في المبادرة بهذه الدراسات، وخصوصا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهيئة الأمم المتحدة من خلال وكالتها الاقتصادية لغرب آسيا والمعروفة باسم اسكوا. وخرجت عن هذه المؤسسات تحدد الإطار النظري لمثل هذه الدراسات، ثم انتقلت لقياس الأبعاد الاقتصادية للنزاعات الداخلية في هذه الدول والتي اقترنت في كلها تقريبا بتدخل أجنبي، إقليمي أو دولي، وهكذا فقد خرجت عن هذه المؤسسات دراسات تفصل ذلك في حالات ليبيا وسوريا واليمن والعراق والسودان والصومال والأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وغزة. واعتبرت هذه الدراسات أن الحرب أو النزاع الداخلي المسلح هو بمثابة صدمة كبيرة للعرض يؤثر عليه من خلال دمار البنية الأساسية ونقص رأس المال البشري، بما يترتب علي ذلك من انخفاض مستوي الإنتاج والتشغيل، وما يؤدي إليه من ارتفاع مستويات البطالة والفقر، وما يصحبه من هبوط معدلات الاستهلاك الخاص والإيرادات الحكومية وتبعا لذلك انخفاض الإنفاق العام والاستثمار والصادرات، ولذلك تتضاءل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أو يصاب بالانكماش، ولا تقتصر هذه الآثار السلبية علي الدول التي تجري فيها النزاعات المسلحة وإنما تمتد كذلك إلي الدول الأخرى وخصوصا المجاورة لدول النزاع، وذلك بحسب قربها من مناطق النزاع، كما يستمر الأثر السلبي لهذه النزاعات إلي السنوات التالية، وقد يمتد هذا الأثر ما بين عشر وأربع عشرة سنة بعد انتهاء الصراع المسلح. وتتوقف ضخامة هذه الآثار على حدة النزاع مقاسة بعدد ضحايا النزاع من القتلى إلى إجمالي السكان، وتعتبر بعض الدراسات أن الآثار الاقتصادية لهذه النزاعات تتفاوت كثيرا بين الدول التي تبلغ كثافة ضحايا النزاع ألفا لكل مليون من السكان، وتلك التي تقل فيها هذه الكثافة كثيرا عن ذلك فتتوقف عند المئات أو حتى العشرات. ولكن تجمع كل هذه الدراسات على أن الآثار الاقتصادية للنزاعات الداخلية المسلحة هي في مجملها سلبية، وذلك على عكس الآثار الاقتصادية للحروب التي قد يكون بعضها إيجابيا وخصوصا بسبب زيادة التشغيل وانخفاض معدلات البطالة وزيادة الطلب على المنتجات اللازمة للحرب سواء كانت منتجات عسكرية كسلاح أو ذخيرة أو مدنية مثل ملابس وأحذية وغذاء للجنود المحاربين، وبعضها يمكن تصديره للدول الحليفة أو الصديقة في حالة الدول المجاورة التي لا تدخل الحرب.

أما فيما يتعلق بالمداخل المتبعة في قياس الآثار الاقتصادية للنزاعات فهي تتراوح بين مدخلين يسمي أولهما بالمدخل المحاسبي والذي يقيس الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لهذه النزاعات ويقسمها ما بين آثار تنصب علي القوات المسلحة وآثار تقع علي المدنيين، وقياس الآثار المباشرة سهل لأنه يتعلق بحساب مساحة الأراضي الزراعية التي جري تجريفها أو المصانع التي دمرت وعدد العاملين الذين قتلوا والانخفاض في إيرادات الضرائب ، أما الآثار غير المباشرة فقياسها أصعب لأنها تتعلق مثلا بهروب رؤوس الأموال وانخفاض نوعية الأيدي العاملة بسبب إغلاق المدارس أو انخفاض إنتاجيتها لتردي مستواها الصحي أ وهبوط معدل الاستثمار ووقف المعونات الأجنبية. والمدخل الثاني هو مدخل النمذجة، وتبرر الحاجة له بنقص البيانات، ومن بين أساليبه تقدير الاتجاهات extrapolation استنادا إلي أداء الاقتصاد في السنوات السابقة علي بدء النزاع المسلح، أو تحليل الانحدار regression analysis بناء علي تجارب دول مرت بنفس الظروف أو بناء نماذج اقتصادية Economic models تربط بين معدل الإنفاق العسكري والاستثمار والنمو أو تصميم نماذج تركيبية Synthetic regions استرشادا بحالة الدول التي مرت بفترة نزاعات مسلحة، ولكن في الحالتين يستند القياس إلي افتراضات إما لصعوبة توافر البيانات أو لعدم التأكد من دقتها، ولهذا السبب فالنتائج التي تصل إليها مثل هذه الدراسات يصفها أصحابها بأنها نتائج متحفظة وذلك لصعوبة تغطية كل الثغرات الناتجة عن النقص في البيانات. Goran) Lindgren,p.4-8)

وتتفاوت الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة بحسب هذه الدراسات وفقا لمدي حدة الصراع ومدي صمود أو هشاشة البنية المؤسسية في الدولة التي تجري فيها هذه الصراعات. تقدر إحدى هذه الدراسات أن معدل النمو ينخفض في كل سنة من الحرب الأهلية بمقدار ٢،٢٪ في المتوسط ويبلغ الانخفاض في معدل النمو ١٥٪ في نهاية الحرب الأهلية، ويبلغ أثره التجميعي ١٠٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد أربعة عشر سنة من بداية الصراع. .(Collier and Hoeffler,2004) . وفي دراسة أحدث وأكثر شمولا لصندوق النقد الدولي يبلغ الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في دول إفريقيا جنوب الصحراء ٩.٧٥٥٪ في نهاية السنة الأولي للصراع بينما يصل في دول الشرق الأوسط إلى ١٠.٦٣٦٪، ويرتفع هذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٤،٨٣٧٪ في المجموعة الأولي من الدول وإلى ٨،١٤٨ في دول النزاع في المجموعة الثانية بعد عشر سنوات من بداية الصراع. وقد توسعت دراسة صندوق النقد الدولي لتتناول أيضا أثر الصراعات المسلحة على معدلات الاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية والقيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الثلاث وعلى الهجرة والأثر الاقتصادي على الدول المجاورة (Nofta and Pugacheva,2020,185)

قياس الآثار الاقتصادية للنزاعات

يقتضي قياس الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة تحديد مؤشرات كمية في خمس مجالات أساسية وهي حدة النزاع، وآثاره على الاقتصاد الكلي من حيث القدرة الإنتاجية والعرض والطلب، وعلى القطاع العائلي، والأثر على الدول المجاورة، وكذلك تحديدا استشراف هذا الأثر على المدي البعيد، وقبل ذلك لابد من تحديد الفترة الزمنية المناسبة.

أولا: الفترة الزمنية. تختلف الدراسات في تحديد الفترة الزمنية المناسبة، ولكن تقترح دراسة صندوق النقد الدولي المشار إليها أن تشمل الفترة الزمنية السنوات الخمس السابقة على بدء النزاع، ثم سنة بدء النزاع والسنوات التالية، وفترة تتراوح بين عشر وأربعة عشر سنة لمعرفة آثار النزاع على المدي الطويل، فلا يتعافى اقتصاد الدولة مسرح النزاع بسرعة من آثاره هذه إلا بعد فترة قد تمتد مابين عشر إلى خمسة عشرة سنة.

ثانيا: حدة النزاع: بينما تميل معظم الدراسات إلي الاكتفاء بعدد القتلى ضحايا النزاع من المدنيين والعسكريين أو تقتصر علي المدنيين، تقترح دراسة صندوق النقد المشار إليها أن تتم نسبة عدد القتلى ضحايا النزاع إلي عدد السكان، فقد يكون عدد هؤلاء

الضحايا صغيرا في بلد حجم سكانه صغير، وقد يكون كبيرا في بلد حجم سكانه كبير، وربما يكون أثر النزاع أشد في البلد الأول لأنه علي الرغم من صغر عدد الضحايا إلا أنهم يمثلون نسبة كبيرة من عدد السكان، وعلي العكس من ذلك فعدد الضحايا قد يبدو كبيرا في بلد آخر ، ولكن ضخامة عدد سكانه تجعل هذا الأثر محدودا. ولذلك تميز إحدى الدراسات بين نزاع لا يتجاوز عدد ضحاياه عشرات لكل مليون نسمة ونزاع آخر يصل عدد ضحاياه إلى ما يفوق ألفا لكل مليون نسمة، وتسمي النزاع الأخير بالنزاع الكبير.

ويمكن أيضا إدخال البعد الجغرافي للنزاع في الحسبان، فاقتصار النزاع المسلح على إقليم واحد منعزل عن بقية الأقاليم قد لا تكون له آثار كبيرة بالمقارنة بنزاع يشمل كل أقاليم البلد المعني. ويمكن أيضا أن تؤخذ الفترة الزمنية التي يحتدم فيها النزاع المسلح في الحسبان كذلك، فاستمراره مدة طويلة يمكن أن يعظم من آثاره.

ثالثا: آثار النزاع على القدرة الإنتاجية للاقتصاد

والمقصود بهذه المجموعة من المؤشرات تأثير النزاع على كل من الموارد الطبيعية والمرافق الأساسية والمنشئات الاقتصادية ورأس المال البشري، فالضرر الذي يلحق بأي منها يقلل من قدرة الاقتصاد على توليد السلع والخدمات وعلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن قياس هذه الآثار على سبيل المثال كما يلي:

انخفاض إنتاج المعادن وآبار البترول

مساحة الأراضي الزراعية التي لم تعد صالحة للزراعة بسبب دمار الحرب أو انقطاع الري عنها

انخفاض إنتاج الكهرباء

انخفاض حجم المياه الصالحة للشرب

عدد المصانع التي توقفت عن العمل

انخفاض أعداد العاملين

انخفاض أعداد العاملين المؤهلين بسبب الهجرة

رابعا: أثر النزاع على الاقتصاد الكلي

ويمكن تقسيم هذا الأثر إلى مجموعتين من المؤشرات، تلك التي تتعلق بالعرض وأخري تتعلق بالطلب

1-مؤشرات تتعلق بالطلب:

- التغير في حجم الإنفاق الحكومي
- التغير في توزيع الإنفاق الحكومي بين الانفاق العسكري والإنفاق المدني
- التغير في حجم الاستهلاك الخاص
- التغير في تدفقات الاستثمار المحلي والأجنبي
- العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات
- معدل التضخم

٢- مؤشرات تتعلق بالعرض

التغير في الوزن النسبي لكل من قطاعات الاقتصاد الثلاث الأولي والصناعي والخدمي

التغير في كمية إنتاج السلع الاستهلاكية المصنعة

التغير في حجم الإنتاج الزراعي

التغير في حجم الواردات

خامسا: أثر النزاع على القطاع العائلي

التغير في معدل البطالة

التغير في نسبة السكان تحت خط الفقر

التغير في نسبة السكان الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية

التغير في نسبة الا لتحاق بالمدارس إلى إجمالي الفئات العمرية النظيرة

التغير في نسبة الأطباء إلى كل ألف من السكان.

سادسا: أثر النزاع على الاقتصاد بعد انتهاء النزاع

- حجم المديونية
- التغير في الناتج المحلي الإجمالي
- التغير في الوزن النسبي لقطاعات الاقتصاد الثلاث.
- نسبة الأيدي العاملة الماهرة والعمالة الفنية إلى إجمالي قوة العمل

سابعا: أثر النزاع على الدول المجاورة:

التغير في نسبة البطالة إلى إجمالي السكان

التغير في حجم الناتج المحلي في قطاعات الاقتصاد الثلاث

التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة في الدول العربية

أثارت الانتفاضات التي جرت في العديد من الدول العربية وما أعقبها من نزاعات مسلحة اهتماما كبيرا بين الباحثين المهتمين بالوطن العربي، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والأممية ومراكز الأبحاث في الوطن العربي، وتعددت الجوانب التي تغطيها هذه الدراسات، فمنها ما يقتصر على الجوانب السياسية التي تشكل بالضرورة مدخلا مهما لفهم هذه النزاعات، ومنها ما يركز على قياس الآثار الاقتصادية. هذه الدراسات الأخيرة تتناول العديد من هذه النزاعات، وقد حظيت النزاعات التي جرت في العراق، وسوريا واليمن وليبيا بقدر واسع من الاهتمام في العقد الثاني من القرن العشرين، ثم ركزت دراسات أخري تالية على بعد محدد من هذه النزاعات، مثل المديونية، أو البيئة، أو الطبقة الوسطي، أو شرائح عمرية معينة، أو قصرت اهتمامها على إقليم معين كان مسرحا خاصا لبعض هذه المنازعات. كما تنوعت المنهجيات التي أخذت بها هذه الدراسات.

ففي دراسة جماعية قادتها الباحثة الفرنسية فيرجيني كولومبي اتبع المشاركون فيها أسلوب دراسة الحالة ليخرجوا باستنتاجات حول أثر النزاعات المسلحة في كل من العراق وليبيا واليمن وسوريا على تآكل الدولة في هذه البلدان .(Colombie,Virginie Ed. 2018) ومن ناحية أخري اهتمت المؤسسات المالية الدولية والأممية بقياس الآثار الاقتصادية لهذه النزاعات.

ومن أوائل الدراسات التي اهتمت بدراسة الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة كانت ورقة العمل التي نشرتها راندا ساب ضمن أوراق العمل التي يصدرها صندوق النقد الدولي، واهتمت بقياس الآثار الاقتصادية في عدد من الحالات شملت الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠ وغزو العراق للكويت من أغسطس ١٩٩٠ إلى سبتمبر ١٩٩١ ثم الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وتحالف دولي ضد العراق في سنة ٢٠٠٣. وفضلا عن استعراضها للأدبيات الخاصة بالموضوع والأثر الاقتصادي للحرب، فقد حددت اتجاهات

استئناف النمو بعد الحرب وآثارها الإقليمية. واستخدمت في هذه الدراسة سرديات مبنية على دراسات الحالة لكل بلد. وتوصلت إلى الاستنتاج بأن الحرب أدت إلى انكماش في النمو وارتفاع معدلات التضخم وفقدان الاحتياطات وضعف المالية العامة. وتوقفت استعادة النمو حسب دراستها على مستوي التنمية الاقتصادية في البلد المعني وصلابة مؤسساته، وهيكل اقتصاده وعلى مدي امتداد فترة الحرب، واستقرار الأمن ودور القوي الدولية. وتتفاوت الآثار الإقليمية للنزاع بحسب الأوضاع الاقتصادية في الدول المجاورة قبل بدء النزاع وعلى عدد ومستوي دخل اللاجئين إليها، ومدي اندماجهم في اقتصادها ومجتمعها والمساعدة الاقتصادية التي تتلقاها. (Sab, Randa ,2014)

ومن بين الدراسات التي تناولت النزاعات المسلحة في عدد من البلدان العربية ورقة عمل لمنتدى البحوث الاقتصادية في الدول العربية وإيران وتركيا كان هدفها هو دراسة نفقة الصراع المسلح في عدد من الدول العربية وهي العراق وسوريا واليمن وليبيا باعتبارها في وقت نشر الدراسة في ٢٠٢١ أكثر الدول تأثرا بالنزاعات المسلحة بعد أحداث انتفاضات الكرامة العربية في ٢٠٢١. والجديد في هذه الدراسة، كما هو الحال في دراسات أخري جرت لحساب البنك الدولي ومؤسسات أخري، هو استخدام صور الأقمار الصناعية ونظام المعلومات الجغرافية GIS لتقدير الآثار الاقتصادية للنزاع المسلح من خلال قياس التغير في انبعاث الأضواء ليلا وتغير مواقعها عبر فترة النزاع وذلك لبناء بيانات قريبة من الواقع لمستوي النشاط الاقتصادي في الدولة المعنية وفي أقاليمها، وبمثل هذه المعلومات التي يمكن الحصول عليها يمكن بناء مؤشرات دقيقة لكل إقليم وتجميعها علي مستوي الدولة وفي سلاسل زمنية، وبتطبيق أسلوب غير رسمي في حساب الناتج المحلي الإجمالي يعرف باسم . Back of the envelop calculation. وقد تمكن الباحثون في هذه الدراسة من بناء سلاسل زمنية للبلدان الأربع تغطي الفترة من ١٩٩٤-٢٠١٨، وتوصلوا إلى الاستنتاج بأن النزاع المسلح أدي إلى انخفاض الناتج المحلي بمقدار النصف خلال فترة النزاع. وبرروا اختيار هذا الأسلوب بندرة البيانات والتشكك في مصداقيتها (Ceylan,Elif,Semra and Semih Tumen,2021)

ويمكن أن ندرج بين الدراسات التي تغطي الدول العربية دراسة أصدرها البنك الدولي حول الصراع والمديونية توصلت إلى أن الصراعات الدولية والإقليمية كان لها أثر بالغ على كل الدول العربية، لأسباب من بينها مثلا تقارب الأوضاع بين كل الدول العربية، سواء كانت مصدرة للنفط أو مستوردة له، باستثناء مصر. كل هذه الدول تعاني من انعدام اليقينUncertainty بشأن الأوضاع المحيطة باقتصاداتها، كما ستتحمل الدول غير المصدرة للنفط بأعباء مديونية عالية ناتجة عن التقلب في أسعار العملات وما تسميه الدراسة بتكيفات تدفق الأصولSFA's Stock-flow adjustments
(Gatti, Roberta, et al, 2024)

وقد توسعت الدراسات الخاصة بقياس أثر النزاعات المسلحة علي الاقتصاد في الدول العربية من حيث الموضوعات التي تغطيها أو نطاقها الجغرافي، فمن حيث الموضوعات اهتمت اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا بمد أفق هذه الدراسات فأضافت لها أبعادا متنوعة مثل أثرها علي الوصول إلي أهداف التنمية للألفية ، أو أثرها علي البيئة أو علي الطبقة المتوسطة أو علي التنمية البشرية عبر دورات الحياة من الطفولة إلي الشباب ، ومن حيث التغطية الجغرافية تناولت بعض سلاسل البنك الدولي دراسات لأثر الصراع في دول معينة أو تناولته من خلال تغطيتها لأوضاع الاقتصاد في سنة معينة
World Bank Economic Monitor,World Bank Economic Update و
كما كانت هناك دراسات ركزت على كيانات معينة مثل الأراضي الفلسطينية أو أقاليم داخل دول.

وقد تميزت الدراسة التي أجراها عدد من الباحثين في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشاتام هاوس بابتكار مفهوم اقتصاديات الصراع، والذي تمكنوا بفضله من نقل التحليل من مستوي الدولة إلي فئة من الوحدات الجغرافية التي يمكن أن تتواجد في أكثر من دولة، ولكن يلعب الصراع المسلح دورا أساسيا في اقتصادها وسياستها، بل ومجتمعها، وحدد هؤلاء الباحثون ثلاثا من هذه الوحدات هي عواصم الدول، ومناطق العبور والحدود، والأقاليم الغنية بالنفط. واستخدموا في هذه الدراسة التي

استغرقت ثمانية عشرة شهرا أسلوب دراسة الحالة والمقابلات مع الفاعلين المحليين فضلا عن تحليل الوثائق المتوافرة والدراسات المتعلقة بهذه الوحدات وتحليل مسار الاقتصادات المحلي
(Eaton,Tim et al.2019)

ويرد في القائمة البيبليوغرافية في ختام هذا البحث ذكر لكل هذه الدراسات، ولكن من المفيد الإشارة إلي الدراسة التي تم إعدادها بطلب من البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتقدير الضرر الذي أحدثه العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة والتي تحمل عنوان
Gaza: Interim damage Assessment. Summary Note. March 29,2023

والتي غطت آثار هذا العدوان خلال فترة شهوره الست الأولي من٦ أكتوبر ٢٠٢٣ حتي ٢٩ مارس ٢٠٢٤ ، وتتميز هذه الدراسة بسبب تنوع مصادرها ، والتي شملت بيانات كمية وكيفية وفرتها IPSOS وهي الهيئة التي تعاقد معها البنك الدولي فضلا عن صور الأقمار الصناعية ، فضلا عن شهادات من علي قنوات التواصل الاجتماعي ، ومعلومات وفرتها المنظمات التي طلبت الدراسة، وتم تدقيقها بالاستعانة بمصادر متعددة منها ما هو متاح عموما من تقارير المنظمات غير الحكومية، وبإدراجها في إطار نموذج توازن عام ، وغطت الدراسة الضرر الذي لحق بكل القطاعات ، منها المساكن والزراعة والصحة والبيئة والنقل والتعليم والتراث الثقافي ونظم اتصالات المعلومات والخدمات البلدية ، وقدرت الدراسة الضرر الذي لحق بهذه القطاعات خلال الشهور الست الأولي من العدوان الإسرائيلي بما يفوق ١٨ مليار دولار، وكان أكثر القطاعات تضررا هو قطاع الإسكان الذي مثلت خسارته ٧٢٪ من إجمالي الضرر، ويليه قطاع الخدمات والذي بلغت خسارته ٩ ٪ من الإجمالي.، وانخفض الناتج المحلي في سنة ٢٠٢٣ بمقدار ٢٤٪ عن حجمه قبل العدوان، وقدرت الدراسة أن حجمه سينخفض بمقدار ٥١٪ في سنة ٢٠٢٤ .

وعلي الرغم من ثراء هذه الدراسات من حيث المعلومات التي توفرها إلا أن قلة منها هي التي تركز على موضوع قياس آثار النزاعات المسلحة، فباستثناء دراسة البنك الدولي الخاصة بسوريا والدراسة الخاصة بغزة، فإما أن تكون هذه الدراسات قد صدرت قبل استفحال النزاع المسلح كما هو حال السودان، أو أنها لا تتطرق لقياس الآثار الاقتصادية الناجمة عن النزاعات المسلح إلا على نحو هامشي مثل دراسة البنك الدولي حول القطاع المالي في العراق، نفس الأمر ينطبق على الدراسات الخاصة باليمن والصومال.
ولذلك تسعي هذه الدراسة في حدود الوقت والإمكانيات المتاحة إلى استكمال هذا النقص بوضع الاقتصادات السبع في إطار مقارن وقياس بعض الأبعاد الاقتصادية للصراعات التي جرت فيها على ضوء ما خرجت به هذه الدراسة من استعراض الأدبيات، بحيث تمثل إضافة متواضعة لهذه الأدبيات، وعلي أمل استكمالها على نحو أكثر شمولا فيما بعد. والمنهج المتبع فيها هو أبسط المناهج المشار إليها سابقا وهو تحديد اتجاه الأثر Extrapolation، وذلك لنقص البيانات، وضيق الوقت المتاح لهذه الدراسة وشح الإمكانيات المتوافرة لها.

وهكذا تستعرض هذه الدراسة الآثار الاقتصادية للصراعات الداخلية المسلحة في سبع من الدول العربية منذ سنة ٢٠١١، وهي العراق وسوريا وليبيا واليمن والسودان والصومال وفلسطين المحتلة، وسبب اختيار هذه الدول أن الصراعات المسلحة مازالت تجري فيها ، وإن تفاوتت حدتها من دولة إلي أخري ، وكذلك تباينت حدتها عبر الزمن، وسبب اختيار هذه الفترة الزمنية أن الصراعات المسلحة قد بدأت في ثلاث من هذه الدول في أعقاب ما عرف بثورات الكرامة العربية والتي كانت لها أيضا أصداؤها في الدول الأربع الأخرى، كما شهدت اثنتان منها انتفاضات واسعة في سنة 2019 كانت لها بعض ملامح ما جري في الدول الثلاث الأولي في سنة٢٠١١، وعلي الرغم من أن الصراعات المسلحة في فلسطين المحتلة كانت في غالبيتها بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية أو المستوطنين اليهود، إلا أنها لا تعتبر صراعا دوليا، وإنما هي أقرب للصراع بين السكان الأصليين والقوات الاستعمارية والميليشيات التابعة لها، ومن هذه الناحية تعتبر أيضا صراعا داخليا.

مدي حدة النزاع المسلح

تفترض هذه الدراسة أن الآثار الاقتصادية للنزاع المسلح ترتبط بمدي حدة هذا النزاع، فكلما ازدادت حدة النزاع تعاظمت اثاره الاقتصادية، والتي يمكن أن تتفاعل مع عد د من المتغيرات الوسيطة، فتقلل منها أو تشدد من حدتها، وتقاس حدة النزاع بعدد ضحاياه، ومدي استمراريته، وبمدي انتشاره في أرجاء الوطن، وبطبيعة الحال بنوع الأسلحة المستخدمة فيه، ولكن تميل معظم الدراسات التي تعرضت لقياس الآثار الاقتصادية لهذه النزاعات إلي الاقتصار علي عدد ضحايا النزاع من القتلى علي اعتبار أنه هو الذي يعكس مدي حدته، ولكن تحفظت إحدى الدراسات علي الاكتفاء بالعدد المطلق لضحايا النزاع من القتلى ، واقترحت نسبتهم إلي إجمالي السكان، فعندما يكون عدد هؤلاء القتلى هو ألف مثلا في بلد يقدر سكانه بالمائة مليون، فلاشك أن حدة النزاع تكون أخف بالمقارنة ببلد لا يتجاوز عدد سكانه المليون ويكون ضحايا النزاع المسلح فيه مائة، فهي ١٠ لكل مليون شخص في الحالة الأولي ، بينما هي مائة لمليون شخص في الحالة الثانية. ولكن آثار النزاع قد تكون أقل وطأة أو أكثر وطأة بحسب مستوي التنمية الاقتصادية في الدولة قبل حدوث النزاع المسلح، ومدي تنوع مواردها وصلابة مؤسساتها وحجم المساعدات الخارجية التي تتلقاها.

وفيما يتعلق بالسياق الذي تجري فيه النزاعات المسلحة في البلاد السبع ، فيمكن القول أنها تتسم جميعها بسمات مشتركة، منها صعوبة حسمها، وأنها من النزاعات الممتدة ، فقد تخف حدتها من سنة لأخري ، ولكنها تعاود التصاعد بعد ذلك، كما توضحه الأشكال المرافقة، وهي من حيث أطرافها الأساسيين فهي أطراف محلية، وذلك باستثناء الأراضي الفلسطينية والتي يواجه فيها الفلسطينيون معتديا أجنبيا، ولكن مع ذلك لا يوجد أي من هذه النزاعات ليس فيه أطراف خارجية، سوريا هي الحالة النقية لوجود أجنبي متعارض يملك مصير النزاع ، ويتراوح بين قوي دولية موجودة بجنودها وسلاحها مثل روسيا والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، وأطراف إقليمية تتواجد كذلك بجنودها وسلاحها مثل إيران وتركيا، فضلا عن إسرائيل التي تعودت شن الهجمات علي القوات السورية والقوات الإقليمية المناصرة لها، ولكن هذا الوجود الأجنبي حاضر بقوة في العراق وليبيا فتتدخل اقوات التركية في العراق من آن لآخر كما توجد الميليشيات المدعومة من تركيا في ليبيا ، كما تواجدت قوات مدعومة من السعودية والإمارات في اليمن، وقد يكون التدخل الأجنبي قاصرا علي الإمداد بالسلاح أو بالتدريب مثلما يجري في السودان منذ بداية الصراع بين قوات الدعم السريع والحكومة السودانية في الخرطوم. علي أن التواجد الأجنبي ليس بالضرورة تواجد قوات مسلحة نظامية تابعة لدولة تؤيد أحد أطراف النزاع المسلح. ولكنه يتمثل كذلك في قوات غير نظامية لا تتبع دولة بعينها كما هو الحال في سوريا سواء كانت تلك القوات تؤيد الحكومة السورية مثل مقاتلي حزب الله أو تعارض هذه الحكومة مثل التنظيمات التي ترفع راية الإسلام السياسي في شمال شرق البلاد أو شمال غربها أو جنوبها. أما من حيث طبيعة النزاع ، فهو في كل الحالات صراع علي السلطة في كل من ليبيا واليمن ، ولكن يرفع بعض أطراف هذا الصراع راية الدين كحال التنظيمات التي تحارب الحكومة السورية، وبعض التنظيمات المسلحة في ليبيا، أو التنظيمات التي تلقي التأييد من المواطنين الشيعة أو السنة في العراق ، أو تعلن بعض التنظيمات المسلحة شعارات تدعو لحصول قسم من السكان علي حقوق منتهكة كحال الفصائل الكردية التي ترفع مع ذلك شعار الديمقراطية ،وكما كان حال المقاومة التي لقيتها الحكومة السودانية في فترات مختلفة سواء من سكان الجنوب أو سكان دارفور، وقد يكون الصراع علي السلطة بدون أي غطاء أيديولوجي أو طائفي مثلما هو الحال في ليبيا و في السودان في الوقت الحاضر، وفي ظل تباين دوافع المنخرطين في هذه النزاعات المسلحة يمكن التمييز بوضوح بين الحالات التي تكون فيها شكاوي مشروعة حول اقتسام السلطة مثلما جري في العراق بين الفصائل الكردية والحكومة العراقية، والحالات الأخرى التي يكون سبب النزاع هو الطمع في اقتسام ثروات البلاد مثلما يجري في ليبيا أو ينسب إلي قوات الدعم السريع في السودان.

وهكذا فعلي الرغم من وجود أطراف خارجية في هذه النزاعات إلا أنه لا يمكن وصف أي حالة منها بأنها حرب دولية بين القوات النظامية التابعة لدول مختلفة [1]، ولكنها في أغلب الحالات حروب غير متماثلةasymetrical wars إما تكون حربا بين القوات المسلحة

[1] الحرب الدائرة في لبنان منذ أول أكتوبر ٢٠٢٤ هي حالة خاصة جدا. لا تنطبق عليها توصيفات القانون الدولي للحروب الدولية إسرائيل تعلن أنها حرب ضد حزب الله وليس ضد الدولة اللبنانية، والجيش اللبناني لا يحارب القوات الإسرائيلية لا برا ولا جوا، والقوات الإسرائيلية لا تستهدف الجيش اللبناني ولا مؤسسات الدولة اللبنانية، والحكومة اللبنانية المؤقتة ليست طرفا مباشرا في هذه الحرب ، التي تدينها وتطالب بوقفها ولا توافق علي ما تقوم به القوات الإسرائيلية وتعتبره انتهاكا لسيادتها. هي في واقع الأمر حرب دولية ولكن طرفيها هما حكومة إسرائيل من ناحية ومنظمة من غير الدول هي حزب الله من ناحية أخري.

للدولة وتنظيمات معارضة ليست لها صفة الدولة وإن ادعى بعضها ذلك مثل تنظيم داعش الذي أسمي نفسه بالدولة الإسلامية وحارب كلا من الحكومتين العراقية والسورية وبسط سلطته علي مساحات واسعة من الدولتين ، وقد يكون هذا النزاع بين الأطراف غير النظامية كما كان الحال في العراق خلال فترة الاحتلال الأمريكي له (٢٠٠٣-٢٠١١)، أو بين قوات غير نظامية والسكان المحليين مثلما جري في دارفور بين الجماعات المسماة بالجنجاويد والسكان ذوي الأصول الإفريقية (UCDP for different countries, Colombie,Virginie,2018).

جدول ١: حدة النزاعات المسلحة في بعض الدول العربية مقاسا بعدد القتلى فيها ٢٠١٠-٢٠٢٣

الدولة	السنة	أقل عدد من القتلى	السنة	أكبر عدد من القتلى	إجمالي عدد القتلى	السكان	إجمالي عدد القتلى منسوبا إلى مليون من السكان في ٢٠٢٣ السكان
العراق	٢٠٢٣	٤٥٤	٢٠١٤	١٣١٦٨	٧٨٧٣٨	٤٥٥٠٤٥٦٠	١٧١١
سوريا	٢٠٢٢	٩٧٣	٢٠١٣	٧٢٠١٠	٣٤٠٦٨٠	٢٣٢٢٧٠١٤	١٤٨١٢
اليمن	٢٠٢٣	٧٩١	٢٠١٥	٧٦٨٥	٣٩٤١١	٣٤،٤٤٩،٨٢٥	١١٥٩
ليبيا	٢٠٢٣	٢	٢٠١١	٣٧٦٢	٨٨٤٢	٦٨٨٨٣٦٨	١٢٦٣
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٢٠٢٠	٦	٢٠٢٣	٢٢٠٧٩	٢٦٠٤٣	٥١٦٥٧٧٥	٥٠٠٨
السودان	٢٠١٩	٢٣	2023	5315	13788	٤٨،١٠٩٠٠٦	110
الصومال	٢٠١٣	٩١٣	٢٠٢٣	٣٨٦٢	٢٦٨٨٧	١٨١٤٣٣٧٨	١٤٩٣

المصدر:
بالنسبة لعدد القتلى:
UCDP Country Year Dataset. Organized Violence within `country Border. Version 24.
بالنسبة لعدد السكان:
World Bank Group .Data

ويوضح هذا الجدول أنه إذا ما استندنا إلي إجمالي عدد القتلى كمؤشر علي حدة النزاع، فقد كان الأكثر حدة في سوريا وتليها الأراضي الفلسطينية، وكانت حدة النزاع هي الأقل في السودان، علما بأن بيانات الجدول تقف عند سنة ٢٠٢٣، ومن المعروف أن النزاع المسلح قد اشتد في كل من فلسطين والسودان منذ سنة ٢٠٢٣، ولكن نسبة عدد القتلى إلي إجمالي السكان تظهر سوريا والأراضي الفلسطينية الأكثر معاناة من النزاعات المسلحة حيث وصل ضحايا هذه النزاعات إلي ما يقترب من ١٥٠٠٠ و ٥٠٠٨ لكل مليون من السكان في كل منهما علي الترتيب. يليهما كل من العراق والصومال ثم تأتي كل من ليبيا واليمن بعد ذلك، ويظهر السودان في ذيل هذه القائمة. ويبين الجدول أن حدة النزاع قد اقترنت بفترتين، الأولي هي السنوات ٢٠١٣-٢٠١٥، وكانت تلك هي سنوات المواجهة مع تنظيم داعش الذي أسمي نفسه بالدولة الإسلامية واحتل مساحات واسعة من سوريا والعراق، وكذلك بالمواجهة بين حزب أنصار الله والتحالف الذي قادته السعودية ضده في اليمن، والفترة التالية هي سنة 2023 في كل من الأراضي الفلسطينية والصومال، بينما كانت السنوات 2022-2023هي التي عرفت فيها العراق وسوريا وليبيا واليمن أقل حدة في الصراعات المسلحة. ولذلك فإن متابعة أرقام ضحايا النزاعات المسلحة عبر سنوات الدراسة تشير إلي أنه بينما هدأت حدة هذه النزاعات خلال هذه الفترة في حالات العراق

وســـوريا والـــيمن وليبيـــا إلا أن حـــدتها زادت فـــي الســـنتين الأخيـــرتين فـــي ثـــلاث مـــن الحـــالا الســـبع وهـــي الأراضـــي الفلســـطينية والسودان والصومال كما توضح الأشكال الخاصة بكل منها.

وتستعرض الأشكال التالية تطور حدة الصراعات المسلحة في الدول موضع الدراسة

الشكل ١

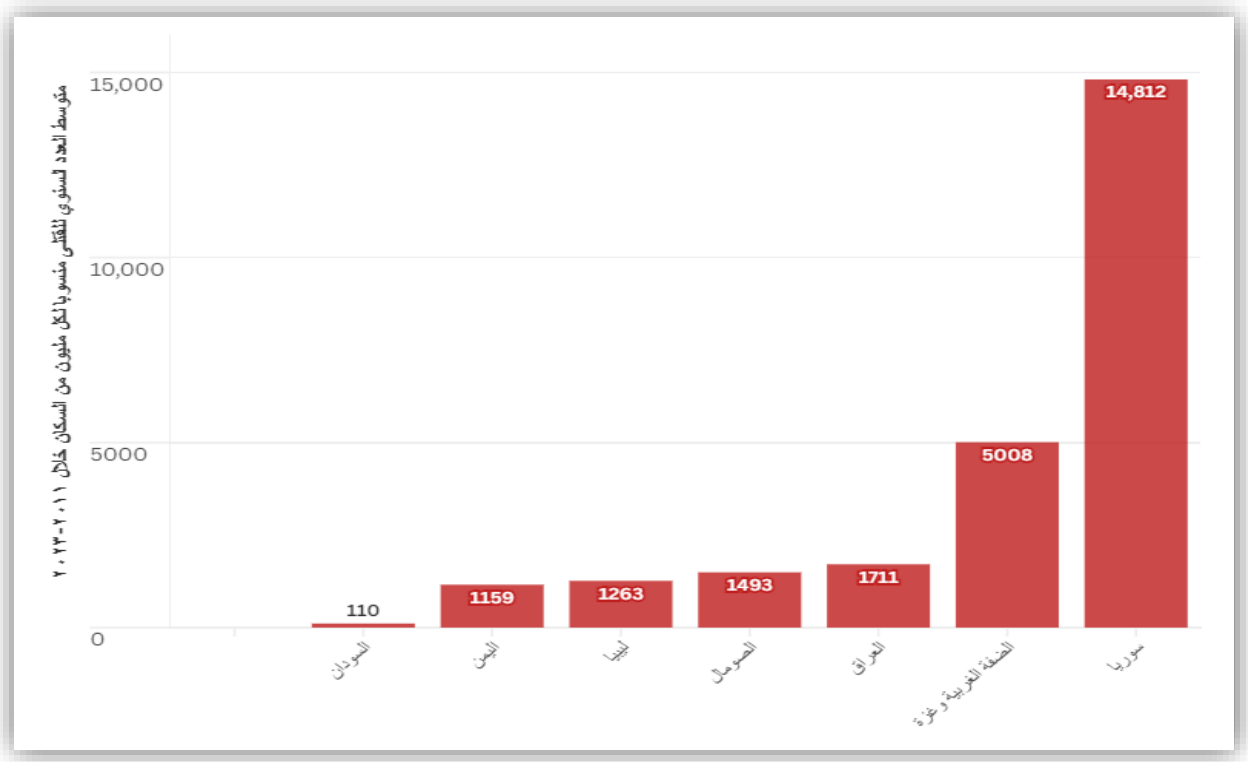

Figure 1متوسط العدد السنوي للقتلى القتلى ضحايا النزاعات المسلحة منسوبا لكل مليون من السكان في عدد من الدول العربية خلال الفترة ٢٠١١-2023

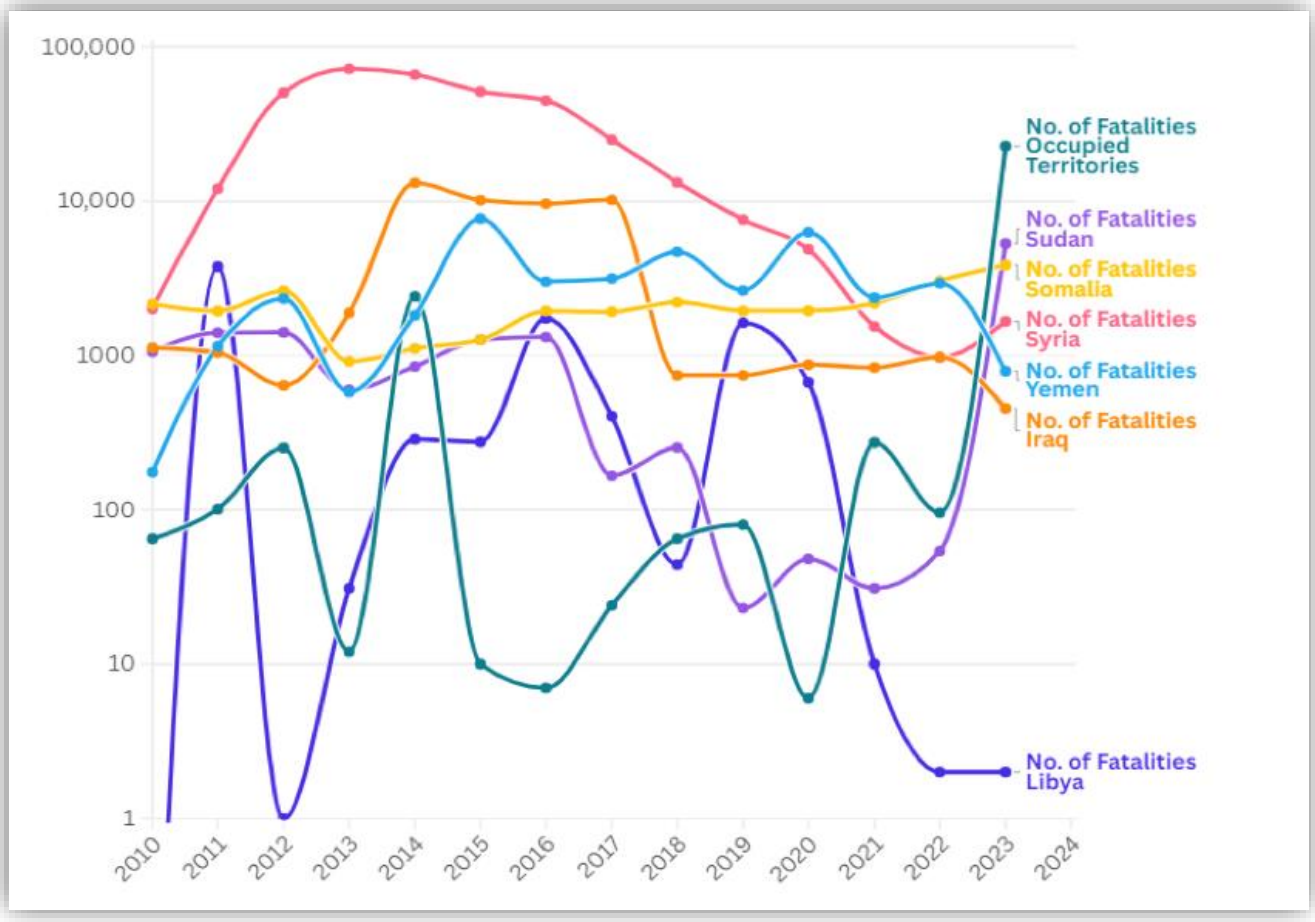

الشكل ٣عدد القتلى ضحايا النزاعات المسلحة في عدد من الدول العربية خلال الفترة ٢٠١١-2023: العراق

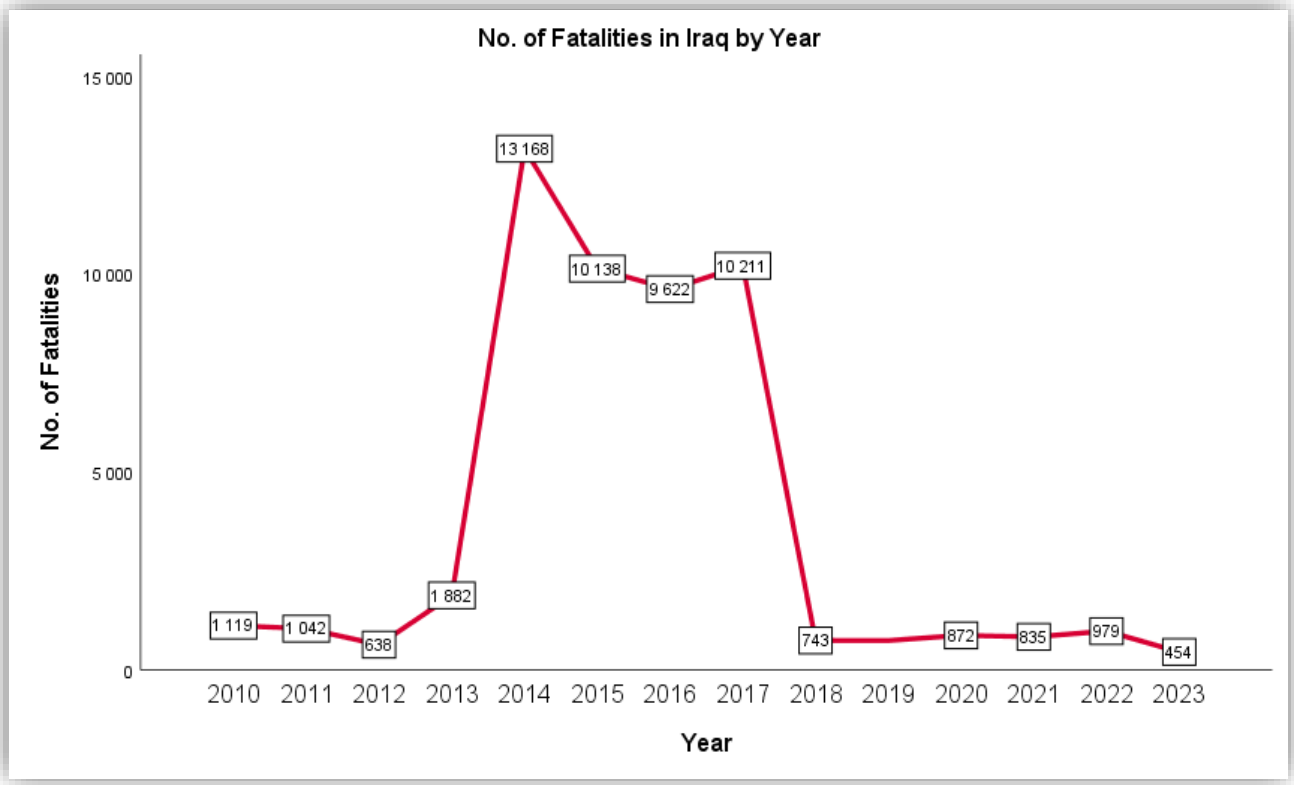

الشكل ٤ تطور عدد القتلى نتيجة النزاعات المسلحة في ليبيا

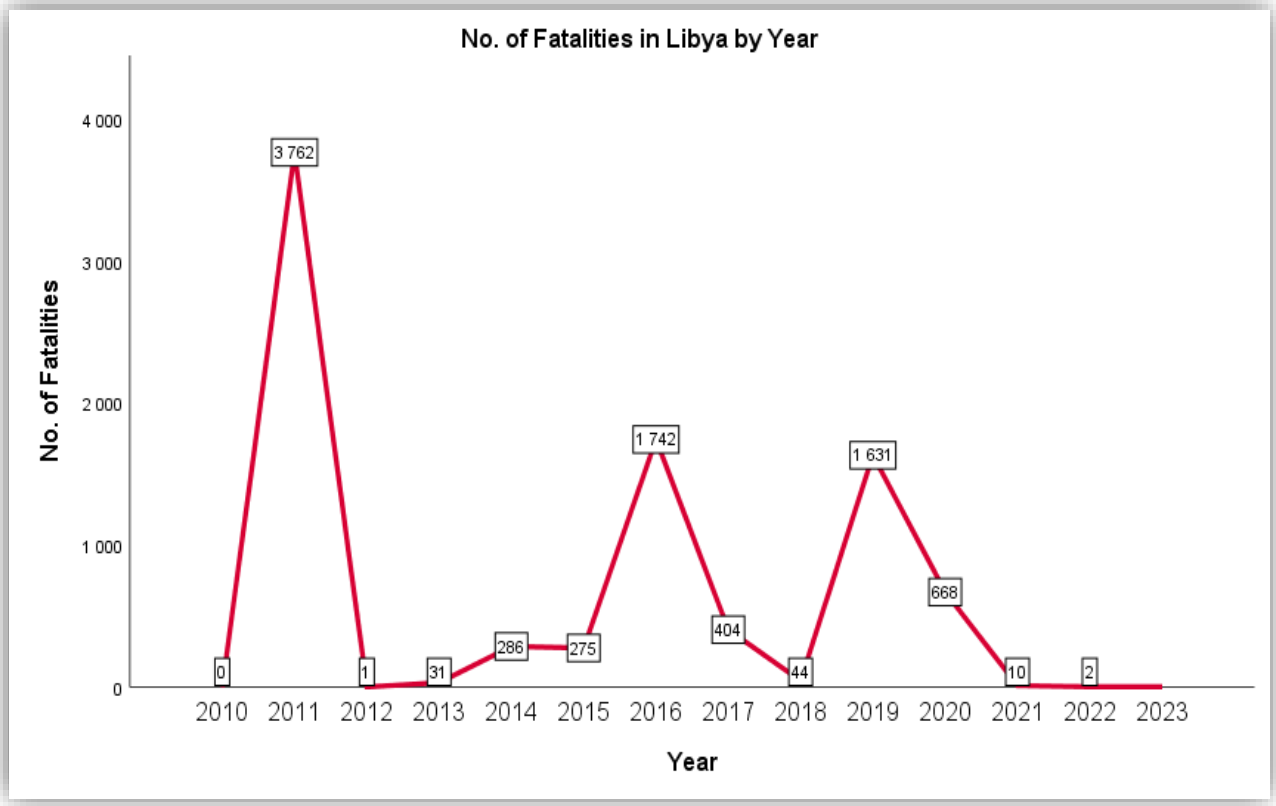

Figure 2عدد القتلى في ليبيا

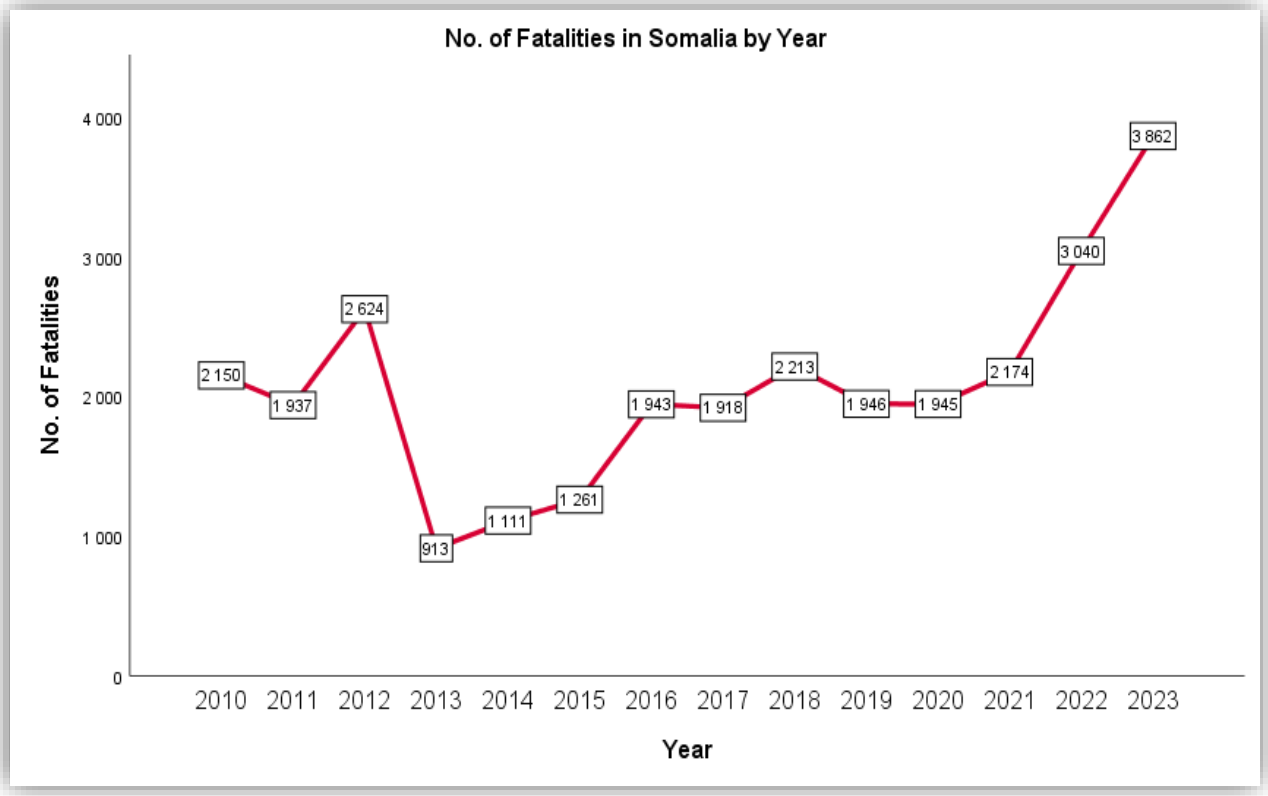

الشكل ٥ تطور عدد القتلى في الصومال

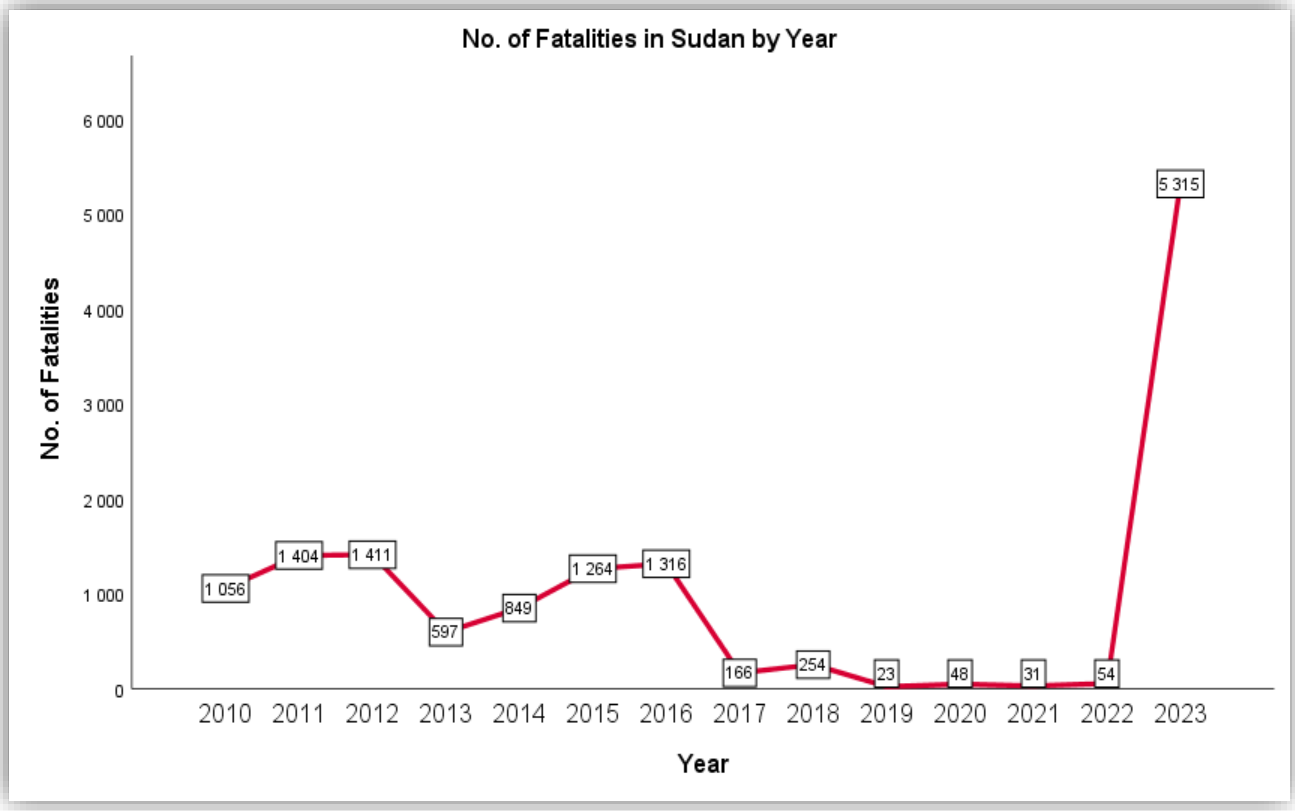

الشكل ٦ تطور عدد القتلى في السودان

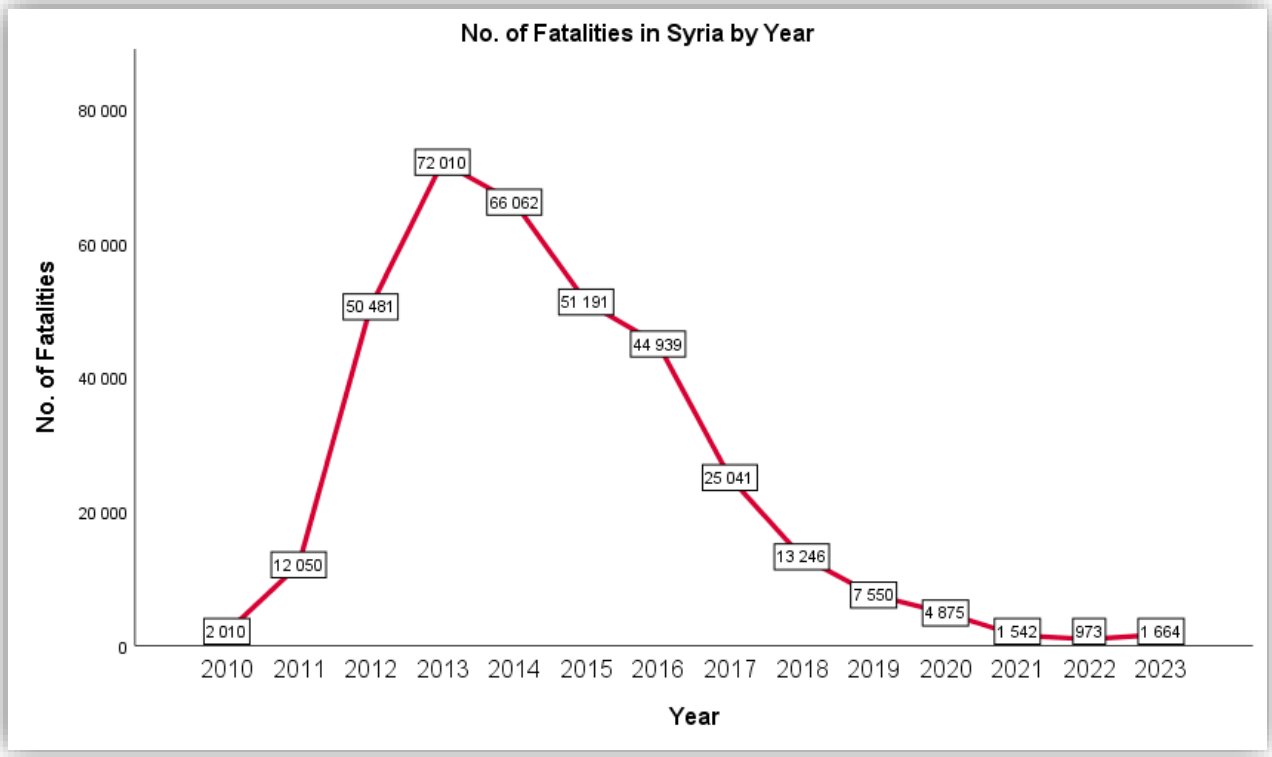

الشكل ٧ تطور عدد القتلى في سوريا

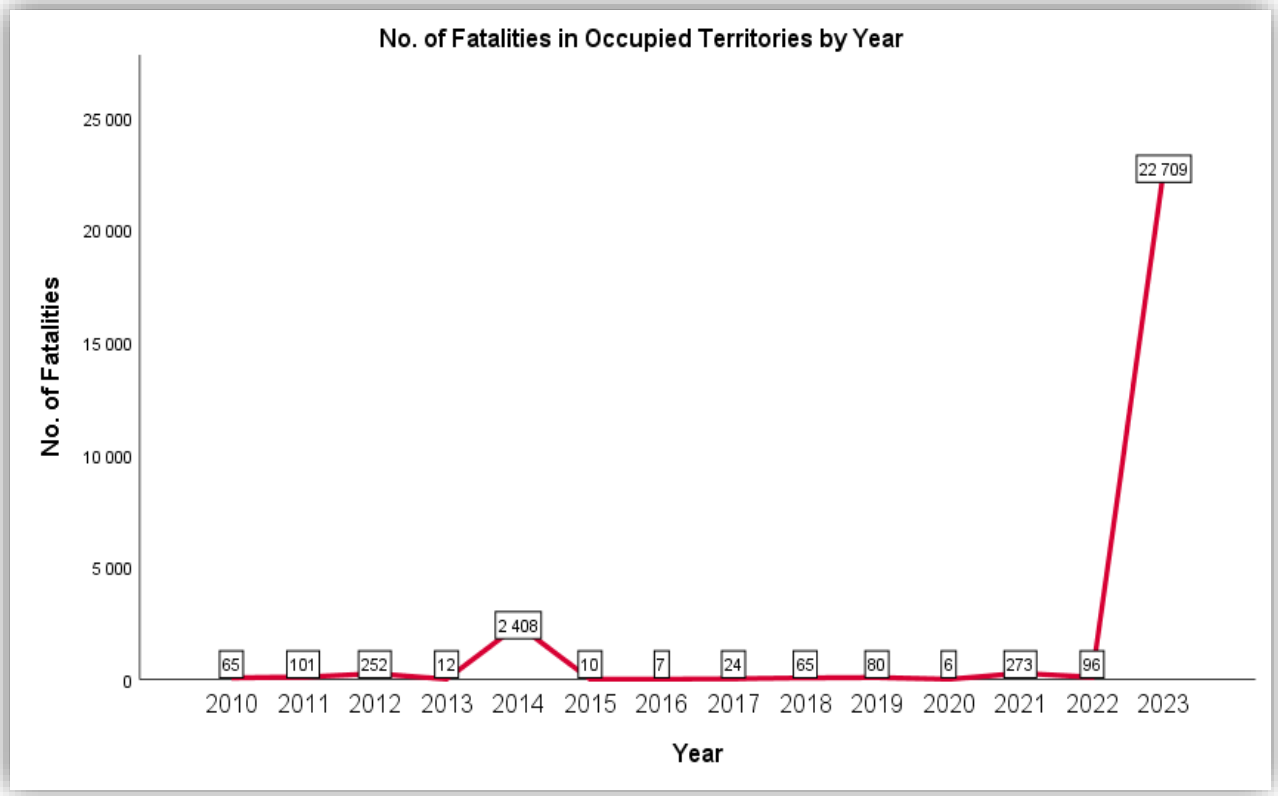

الشكل ٨ تطورعدد القتلى في الضفة الغربية وغزة من ٢٠١١ حتي أديسمبر ٢٠٢٣

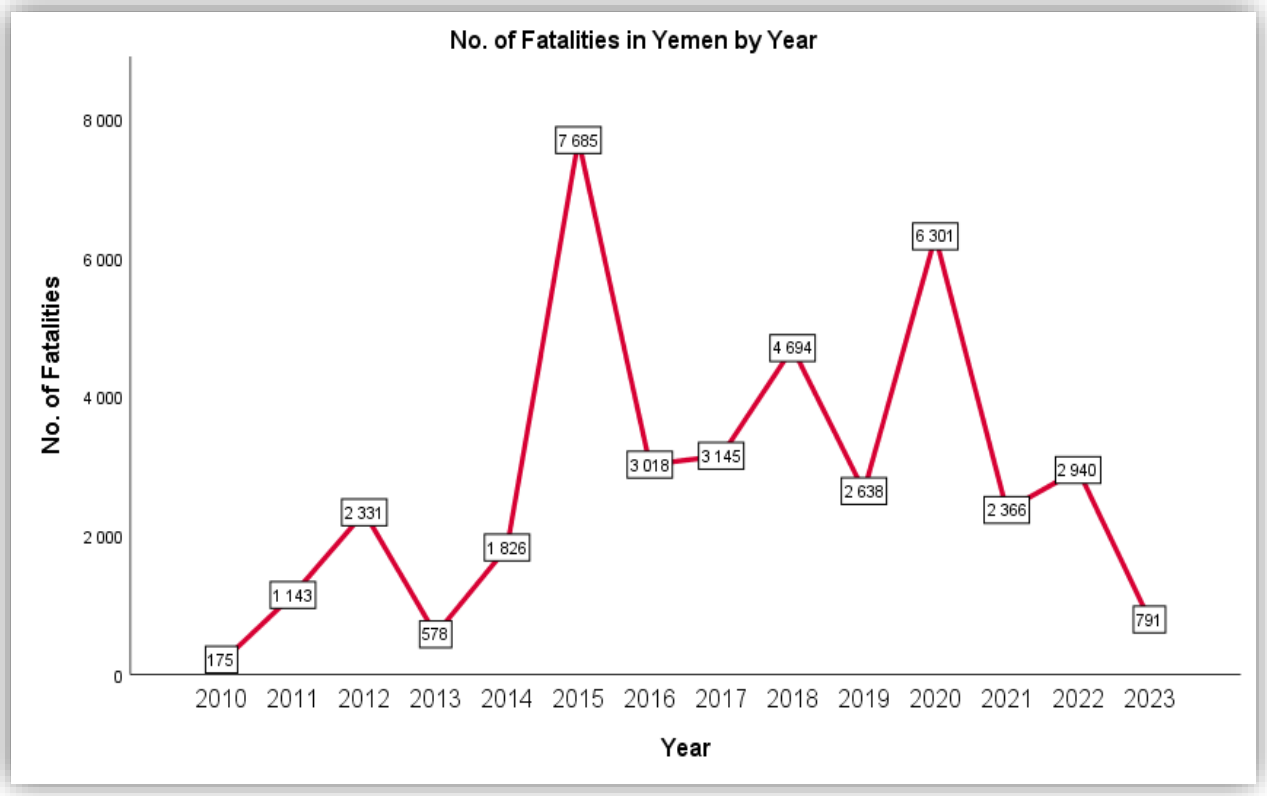

الشكل ٩ تطور عدد القتلى في اليمن ٢٠١٠-٢٠٢٣

الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة
التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي

كيف أثرت هذه النزاعات المسلحة، مع تفاوت حدتها من بلد إلى آخر، ومن سنة إلى أخري على الأوضاع الاقتصادية في كل منها. تحيل معظم الدراسات إلى التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر تقريبي لأثر هذه النزاعات على الاقتصاد، وتحاول تفسير تباينه بين الدول وحسب الفترات الزمنية بالاستعانة بمتغيرات وسيطة، جري ذكرها من قبل. وتلجأ هذه الدراسة إلى قياس هذا الأثر بالاعتماد على حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وحسب تعادل القوة الشرائية اعتمادا على بيانات قاعدة البيانات التي يتيحها صندوق النقد الدولي
World Economic Outlook data base

ووفقا لحسابات هذه الدراسة والواردة في الجدول المرفق، تباينت هذه الدول السبع بداية من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في سنة الأساس، فبينما وصل هذا المعدل إلى أعلاه في حالة ليبيا (٣٣٧٣٧ دولار أمريكي) يليها العراق بربع هذا المتوسط، وانخفض هذا المعدل في حالة كل من السودان والضفة الغربية وغزة إلى ٥٠٤٦ و٥٠٩٢ بحسب الترتيب، ولم يتجاوز٤٢٨٤ في حالة اليمن، وتوقف عند ١٥٩٢ دولار في الصومال.، ولم تتوافر أي بيانات عن سوريا في قاعدة صندوق النقد الدولي. أما من حيث تطور هذا المؤشر خلال سنوات النزاع، فيمكن التمييز بين مجموعتين، فقد حافظ هذا المعدل على ارتفاعه في حالة كل من العراق والضفة الغربية وغزة، وبلغ أقصي ارتفاع له في كل من العراق والضفة الغربية وغزة في سنة ٢٠١٦ حيث وصل إلى ١٣٤ ٪، و١١٩٪ من سنة الأساس ٢٠١٠ فيهما وبحسب الترتيب. ولكن على حين احتفظ بارتفاعه في سنة ٢٠٢٣ في العراق فكان ١١٥٪، فقد عرف الانخفاض في الضفة الغربية وغزة في سنتي ٢٠٢٠ ومرة أخري في سنة ٢٠٢٣ مسجلا ٩٩٪ و٩٧٪ على التوالي. 1 – 1 – 1 –[2] وفي المجموعة الثانية التي تضم كلا من ليبيا والسودان واليمن، فقد عرف هذا المؤشر انخفاضا حادا على مدي السنوات منذ ٢٠١٠ فبلغ في سنة ٢٠٢٣ مقارنا بما كان عليه في سنة الأساس٥٩٪في ليبيا و٥٨٪ في السودان، و٣٨ ٪ في اليمن. ويتفق هذا التحليل عموما مع استنتاجات دراسة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا والتي غطت الفترة الزمنية ١٩٩٤-٢٠١٨ بالاعتماد على صور الأقمار الصناعية للأضواء المنبعثة ليلا، حيث قدرت استمرار ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي في العراق بعد سنة ٢٠١١ بينما عرف هذا المعدل انخفاضا مضطردا منذ سنة ٢٠١١ في كل من سوريا واليمن وليبيا(Ceylan, Elif Semra and Semih Tumen,2021,p.25-30)

[2] لا تأخذ أرقام الجدول ماجري في الأراضي الفلسطينية منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، حيث تشير بيانات أخري إلي إنخفاض حاد في متوسط الدخل في غزة وبدرجة أقل في الضفة الغربية ، انظر
European Union, World Bank, United Nations. Gaza Strip Damage Assessment. Summary Note. March 29,2024

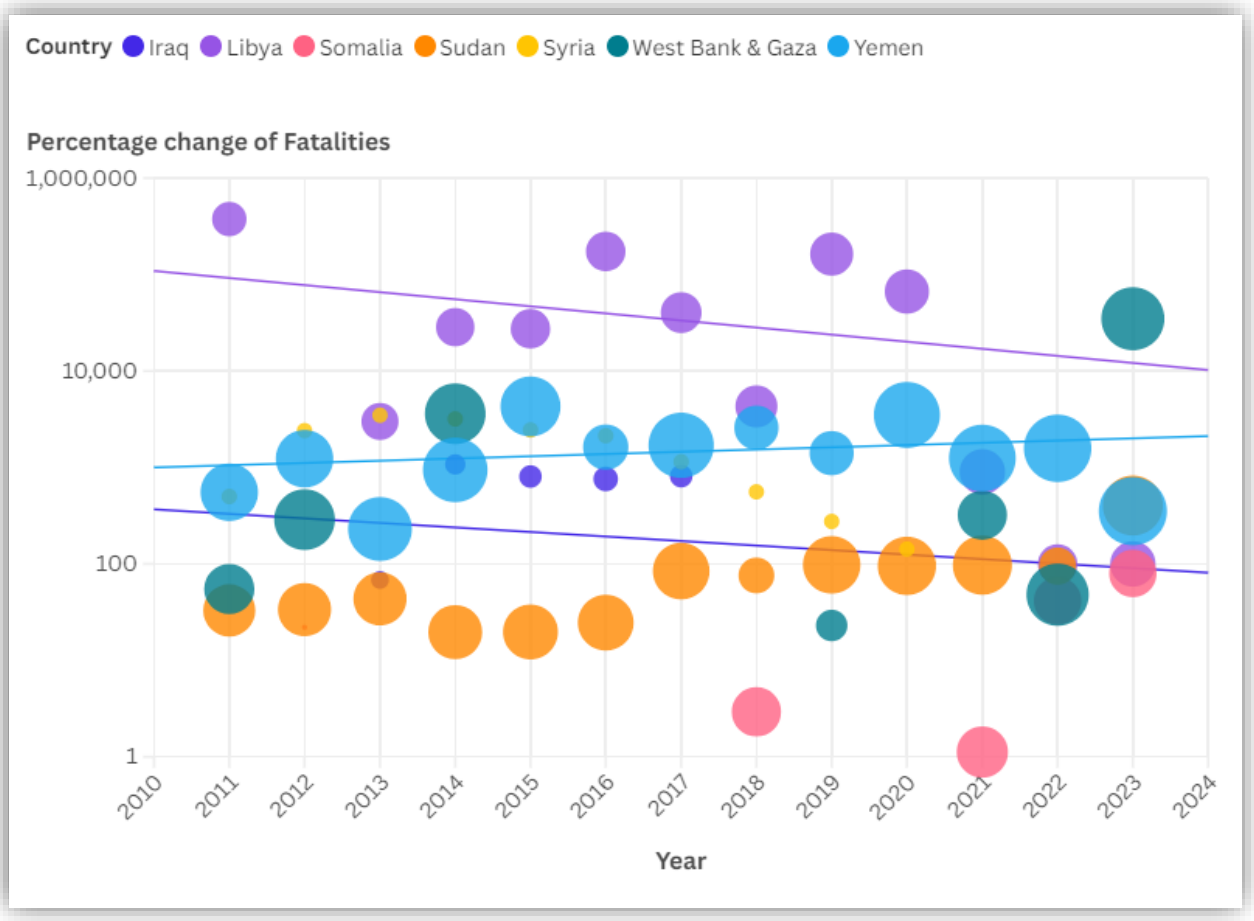

الشكل ١٠

. العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من حيث القوة الشرائية وعدد القتلى (حجم الدائرة يدل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة)

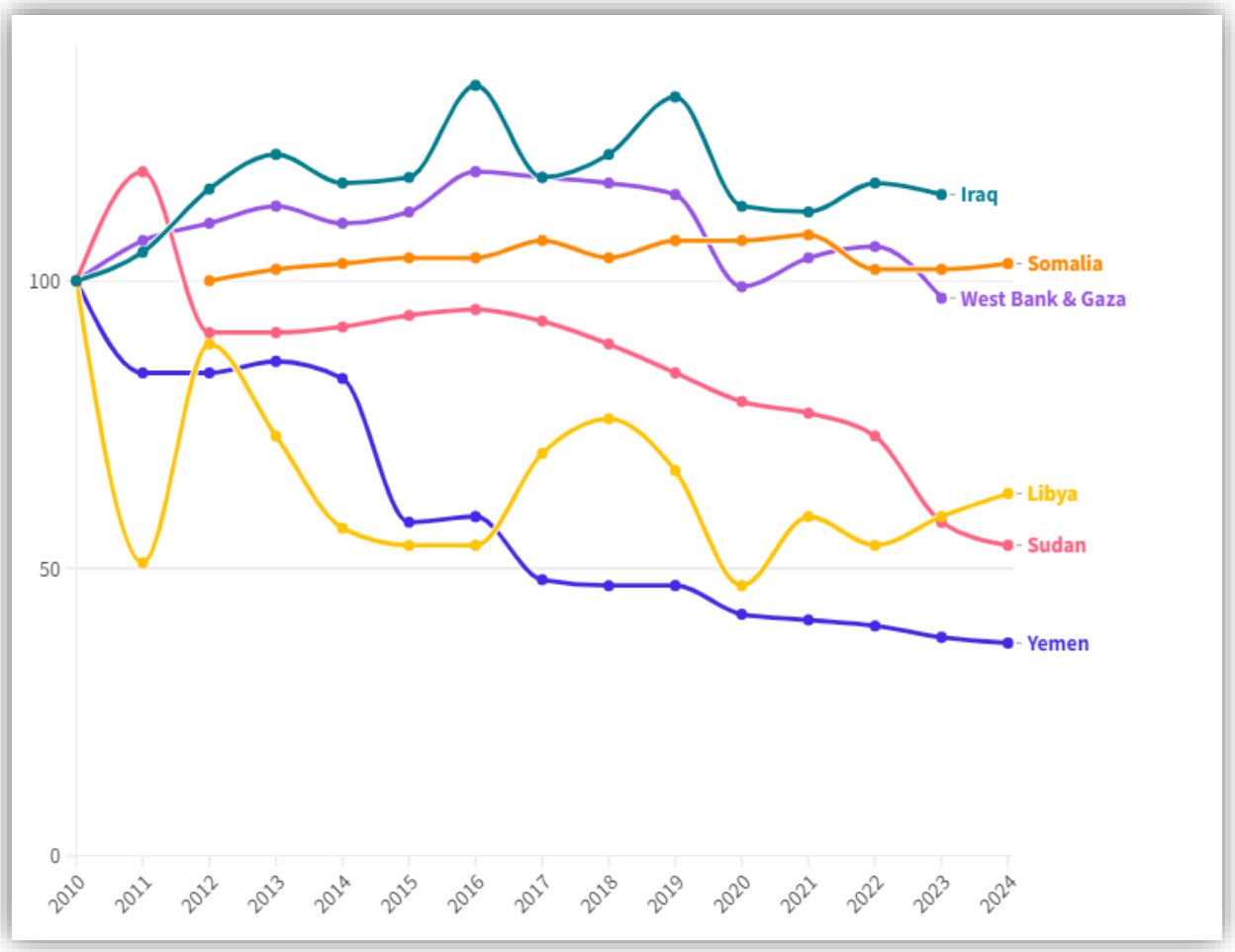

الشكل ١١ تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية التي جرت فيها نزاعات مسلحة ٢٠١٠-٢٠٢٤

آليات التغيير الاقتصادي

ولكن ما الذي يحدد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل الحالات؟ يتوقف هذا المعدل على حجم الاستثمار، والإنفاق الخاص، والإنفاق الحكومي، والفائض أو العجز في ميزان المدفوعات. وبالنسبة للحالات موضع الدراسة لم تتوافر بيانات عن كل هذه الحالات، وتوافرت على موقع قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي بيانات عن حجم الاستثمار الكلي منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي، لثلاث بلدان فقط، كما توافرت بيانات عن الفارق بين حجم القروض التي تحصل عليها الدولة وحجم ما تقرضه، وفي غياب بيانات أخري أكثر شمولا يمكن الاعتداد بهذين المتغيرين لتفسير التباين في معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي في هذه الوحدات السبع. وتتوافر بيانات عن نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي في كل من ليبيا واليمن والضفة الغربية وغزة، كما تتوافر بالنسبة لسوريا في سنة ٢٠١٠. والملاحظ أولا أن نسبة الاستثمار إلي الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت كثيرا في سنة ٢٠١١ عما كانت عليه في سنة ٢٠١٠، ولم تصل إلي ما كانت عليه من قبل إلا بعد سنتين في حالة ليبيا والأراضي الفلسطينية، ولم تستعد هذا المستوي في اليمن منذ ذلك الحين، وحتي في حالة سوريا ، فقد كان معدل الاستثمار فيها عاليا نسبيا في سنة ٢٠١٠ إذ بلغ ٢٦.٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، ورغم أنه لا تتوافر بيانات محددة عن السنوات التالية في سوريا، إلا أن الدراسات التي اعتمدت علي صور الأقمار الصناعية توحي أنه

لـم يصـل إلـي هـذا المسـتوي بعـد ثلاثـة عشـرة سـنة مـن النـزاع المسـلح ،ورغـم التحسـن النسـبي في بعـض المؤشـرات فـي السـنوات الأخيـرة، وقـد شـهدت السـنوات ٢٠١٥-٢٠١٩ اسـتمرار الانخفـاض فـي معـدل الاسـتثمار في ليبيـا بالمقارنـة بسـنة الأسـاس، وواصـل هـذا المعـدل انخفاضـه في الـيمن كـذلك منـذ سـنة الأسـاس، أمـا في الضـفة الغربيـة وغـزة، فقـد واصـل هـذا المعـدل ارتفاعـه علـي نحـو مضـطرد منـذ سـنة ٢٠١٣ متجـاوزا فـي كـل هـذه السـنوات مـا كـان قـد بلغـه فـي سـنة ٢٠١٠، وشـهدت سـنة ٢٠١٨ أعلـي معـدل لـه ، وصـل إلـي ٢٨،٣٪. مـع ضـرورة ملاحظـة أن البيانـات المتـوافرة لا تفصـل بـين الضـفة الغربية وغزة.

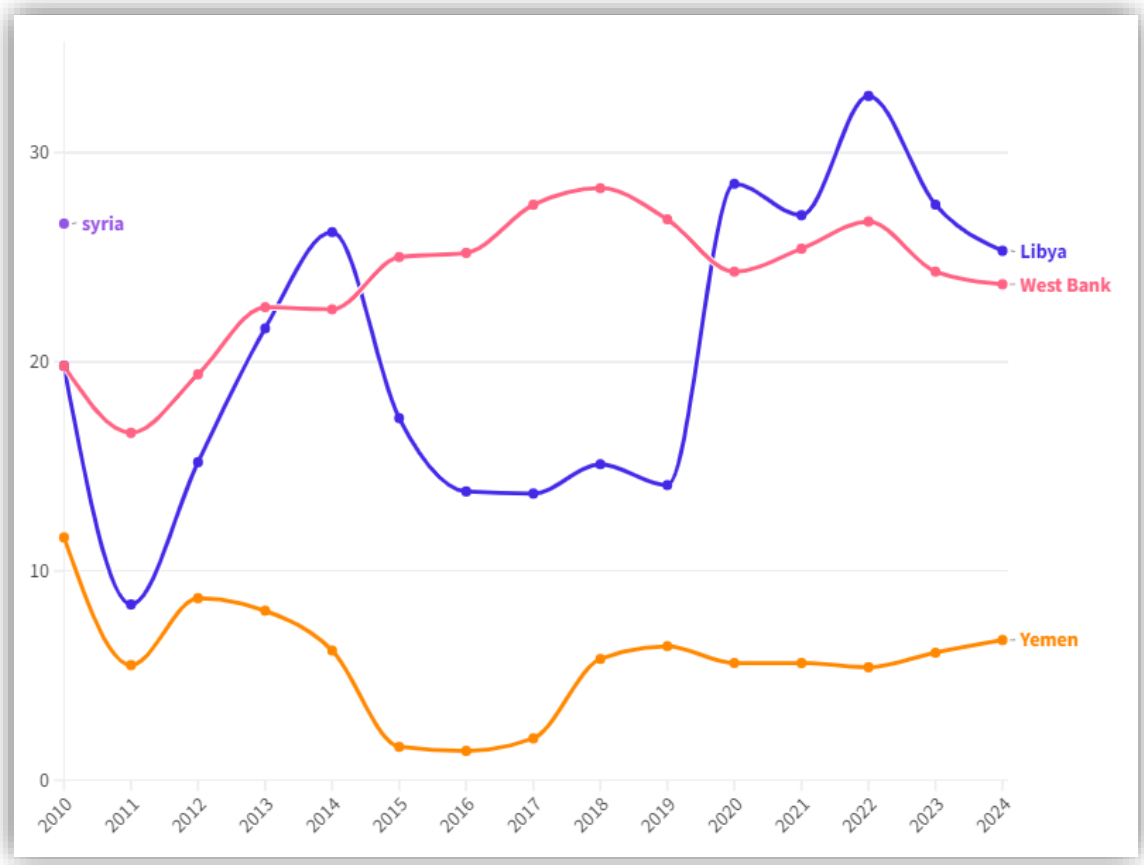

الشكل ١٢ تطور نسبة معدل الاستثمار إلي الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية ذات النزاعات الداخلية

مؤشـر آخـر يمكـن أن يفسـر مسـار نصـيب الفـرد مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي ، ويـرتبط بالإنفـاق الحكـومي الـذي يشـكل أحـد مولـدات الطلـب، وهـو الفـارق بـين مـا تقترضـه الحكومـة داخليـا، ومـا تقرضـه للمـواطنين والمشـروعات ا، بـافتراض أنـه كلمـا زاد مـا تقرضـه الحكومـة عمـا تقترضـه General government net lending/borrowing ، كلمـا كـان ذلـك مولـدا للطلـب، وتتـوافر البيانـات عـن هـذا المؤشـر لكـل البلـدان المشـمولة بهـذه الدراسـة باسـتثناء سـوريا، ويمثـل الصـومال حالـة فريـدة بـين كـل هـذه الـدول فقـد كـان مـا تقرضـه الحكومـة ، وهـو ضـئيل علـي أي حـال كنسـبة مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي أكبـر ممـا تقترضـه، ومـع أن المحصـلة كانـت إيجابيـة علـي مـدي ١١ سـنة بلـغ متوسـط الفـارق ٠.٣٥٪ مـن النـاتج المحلـي إلا أن السـنوات الـثلاث التـي تجـاوز فيهـا حجـم الاقتـراض حجـم الإقـراض سـجلت في المتوسـط فارقـا أكبـر بلـغ ١،٥٣٪ وغلـب في الـدول الأخـرى كـون الحكومـة تقتـرض بـأكثر ممـا

تقرض، كان ذلك هو الوضع في الضفة الغربية وغزة علي امتداد ١٣ سنة من ٢٠١١-٢٠٢٤، وعلي مدي ١٢ سنة في حالة اليمن و١١ سنة في العراق يتجاوز فيها إقراض الحكومة ما تقترضه . وتساوي الوضع في ليبيا بسبع سنوات للإقراض وسبع سنوات أخري من الاقتراض، ومع ذلك فقد كان الفارق بين ما تقترضه الحكومة وما تقرضه الأعلى في ليبيا بالمقارنة بالحالات الأخرى، حيث وصل متوسط العجز ١٧،١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومتفوقا على متوسط الفارق الإيجابي الذي بلغ ١٤،١٨٪، وتراوحت نسبة هذا العجز السلبي بين ٨،٦٪ في حالة العراق وما يتراوح بين ٤،٠٣٪ و٥،٣ في السودان والأراضي الفلسطينية والسودان (محسوبة من WEO Data set)

وهكذا يمكن القول إن أحد الأسباب المباشرة في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الحالات موضع الدراسة هو بكل تأكيد انخفاض معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد وعجز الحكومة عن أن تصبح مقرضا صافيا للأنشطة الاقتصادية لحاجتها الأكبر للاقتراض لتمويل أنشطتها بما في ذلك مواجهة النزاعات المسلحة التي تجري على أراضيها.

الجدول ٢ ما تقترضه الحكومة/ وما تقرضه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من دول النزاعات العربية ٢٠١٠-٢٠٢٤

Lending/ borrowing as a percentage of GDP in a number of a Arab countries with internal armed disputes

صافي إقراض/اقتراض الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي							
السنة	العراق	ليبيا	الصومال	السودان	سوريا	الضفة الغربية & غزة	اليمن
2010	-4.18	11.64	-	0.11	-7.79	-2.19	-4.05
2011	-4.74	-11.45	-	-2.32	-	-6.25	-4.50
2012	-4.10	24.61	-	-7.36	-	-6.26	-6.31
2013	-6.06	-16.29	-0.11	-5.76	-	-1.52	-6.89
2014	-5.63	-30.51	-0.05	-4.71	-	-2.54	-4.13
2015	-12.83	-28.49	0.24	-3.86	-	-4.65	-8.75
2016	-14.50	-29.29	0.46	-3.91	-	-2.07	-8.50
2017	-1.50	-11.06	0.37	-6.06	-	-2.78	-4.90
2018	-7.78	9.39	0.02	-7.92	-	-2.45	-7.84
2019	0.84	11.93	0.25	-10.81	-5.3	-4.47	-5.88
2020	-12.94	-22.27	0.26	-5.91	-	-7.37	-4.45
2021	0.37	14.82	0.85	-0.28	0.47	-5.20	0.91
2022	7.64	23.16	0.02	-2.52	-	0.96	-2.59
2023	-7.67	6.08	0.38	-4.18	-	-1.25	-2.67
2024	-7.77	9.31	-1.37	-2.70	14.18	-2.19	0.04

IMF.WEO data set for several years.

كما يتأثر الطلب أيضا بالفائض في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات، ولما كانت الدول المشمولة بهذه الدراسة تعتمد اعتمادا كبيرا علي صادراتها من المواد الخام، فيمكن اعتبار التحرك في حجم الصادرات ارتفاعا وانخفاضا مؤشرا إضافيا علي ما يطرأ علي الطلب من تغير، ونظرا لصعوبة معرفة مصدر الزيادة أو النقص في ميزان الخدمات، لذلك تعتمد الدراسة علي بيانات

حجم الصادرات لتحديد المصادر الإضافية التي تؤثر علي الطلب الكلي سواء مباشرة كدخول للمصدرين، أو علي نحو غير مباشر من خلال حصول الحكومة علي قدر مهم من حصيلة الصادرات واستخدامها في تمويل إنفاقها. ولم تتوافر هذه البيانات إلا في أربع حالات هي ليبيا والسودان والأراضي الفلسطينية واليمن. وقد بدأت ثلاث من هذه الدول سنة ٢٠١١ بانخفاض حاد في حجم صادراتها مقارنة بالسنة السابقة، ووصل الانخفاض إلى أكثر من ثلثي الصادرات في ليبيا (٦٨.٩٪) وثلث الصادرات في السودان (٣٣.٦٪) ولم يتجاوز ١٤٪ في اليمن، بينما زادت الصادرات في الأراضي الفلسطينية. ومع أن حركة الصادرات تقلبت بين صعود وهبوط في كل منها، إلا أن اتجاه الهبوط كان هو الغالب في حالة السودان، حيث تواصل انخفاض حجم الصادرات في كل السنوات باستثناء سنة واحدة هي ٢٠١٣ عندما ارتفعت الصادرات بمقدار النصف تقريبا بالمقارنة بالعام السابق (٤٧.٧٪)، ومع أن عدد سنوات هبوط الصادرات كان ثمانية سنوات في اليمن ، إلا أنه في السنوات الست التي ارتفعت فيها كان الارتفاع ضئيلا للغاية يقل في بعض السنوات عن ١٪ مع استثناء سنتين ٢٠١٧ ، ٢٠٢٠ عندما ارتفع حجم الصادرات بنسبة ٨٣.٨٪ ، و١٣.٩ ٪ بالترتيب، ولكن جاء ذلك بعد انخفاض رهيب في السنوات السابقة تجاوز نصف حجم الصادرات في سنتي ٢٠١٥، ٢٠١٥ عندما تراوح هذا الانخفاض بين ٥٥.٦٪ و ٥٧.٢٪، وقد تعد الأراضي الفلسطينية استثناء يعتد به إذ أن حركة صادراتها سجلت معدلات زيادة سنوية في ثماني سنوات ،وتجاوزت ١٠٪ في ثلاث سنوات منها هي ٢٠،٢٠١٤، ٢٠١٧ ، ٢٠٢١. والاستنتاج الذي يمكن الخروج به من هذه المعدلات المحسوبة على أساس بيانات قاعدة معلومات صندوق النقد الدولي هي أن حالات النزاع المسلح لا تؤدي بالضرورة في كل الحالات إلى هبوط معدل الصادرات، وإنما يمكن أن يكون ذلك هو الحال في بعض البلاد (السودان) بينما تتقلب حركة الصادرات صعودا وهبوطا في الحالات الأخرى.

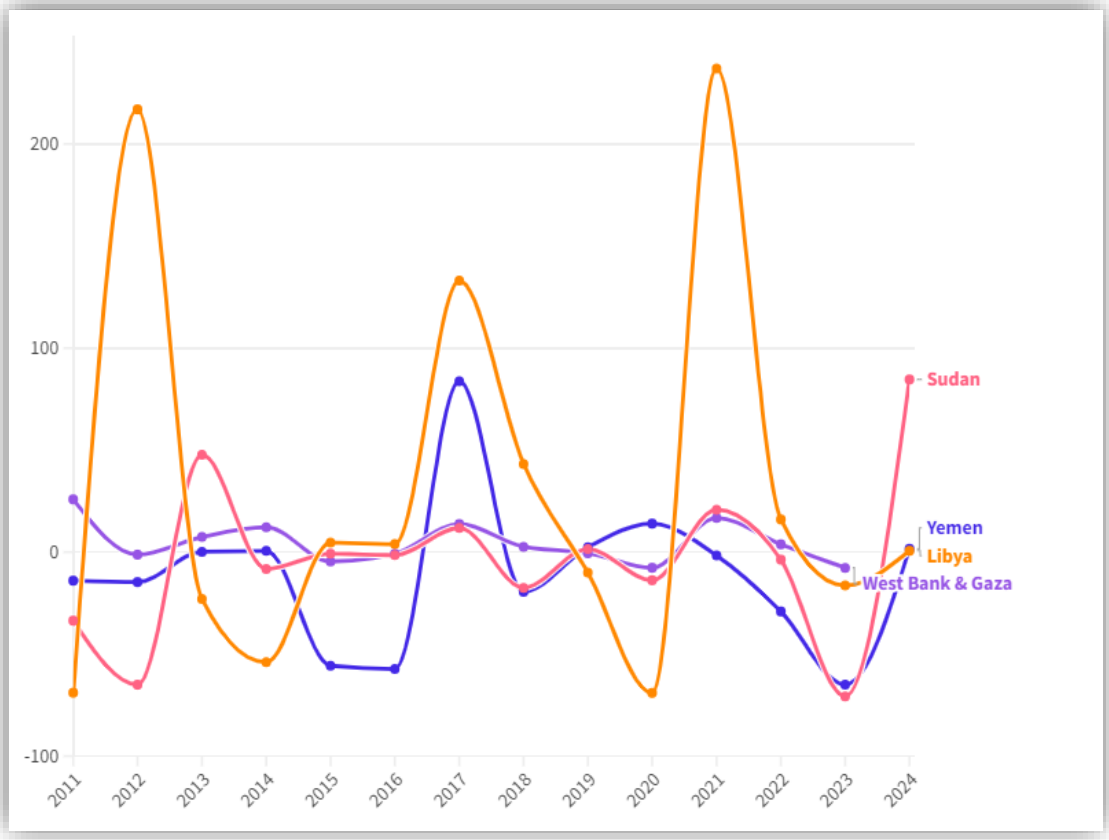

الشكل ١٣ التطور في حجم الصادرات في عدد من دول النزاعات المسلحة الداخلية في الوطن العربي في الفترة ٢٠١١-٢٠٢٤

وأخيرا يتأثر أداء الاقتصاد بمستوي حوكمته. فإذا ما اتسمت الإدارة السياسية للاقتصاد بفعالية الحكومة، وحكم القانون، وقدرة تنظيمية عالية المستوي، واحترام حرية التعبير وممارسة المساءلة، ومكافحة الفساد والاستقرار السياسي وغياب العنف، فربما يتمكن الاقتصاد من الصمود في مواجهة النزاعات المسلحة، وربما ذلك هو ما يفترضه القائمون على صياغة مؤشرات الحكومة في البنك الدولي. وقد اختارت هذه الدراسة واحدا من هذه المؤشرات، وهو مدي فعالية الحكومة باعتبار أن ذلك هو الأكثر ارتباطا بقدرة الاقتصاد على الصمود في مثل هذه الحالات، ويخصص البنك الدولي درجتان ونصف للدول (٢.٥) التي تتميز بفعالية عملها، بينما يكون تقييم الدول ذات الحكومات الأقل فعالية هو درجتين ونصف بالسالب
(-٢.٥). وتكشف بيانات البنك بالنسبة لهذا المؤشر أن جهاز الحكم في كل هذه البلدان اتسم منذ ما قبل سنوات ثورات الكرامة العربية بقلة فعاليته، وكانت حكومة الصومال هي الأقل فعالية تليها حكومة السودان (-٢.١٧، -١.٣٨ بالترتيب)، وتقاربت مستويات عدم الفعالية في كل من العراق وليبيا واليمن حيث دارت حول ١-. وتحسنت مستويات الفعالية نسبيا في كل من سوريا والأراضي الفلسطينية حيث دارت حول -٠،٤٥ في سوريا و -٠،٣٧ في الثانية.، ولكن مع اندلاع النزاعات المسلحة تدهورت مستويات عدم الفعالية في كل هذه البلدان، وكان التدهور الأكثر حدة هو في اليمن والصومال وسوريا والسودان، فقد وصل في سنة ٢٠٢٢ إلى المستوي الأدنى في اليمن

والصومال (-٢.٢٣، -٢.٠٨) بالترتيب، وجاءت وراءهما كل من سوريا والسودان (-١.٧٥، -١.٦٦، وانخفضت فعالية الحكومة في العراق في ذلك التاريخ إلى (-١.٣٠) وفي الأراضي الفلسطينية إلى (-٠.٩٠).

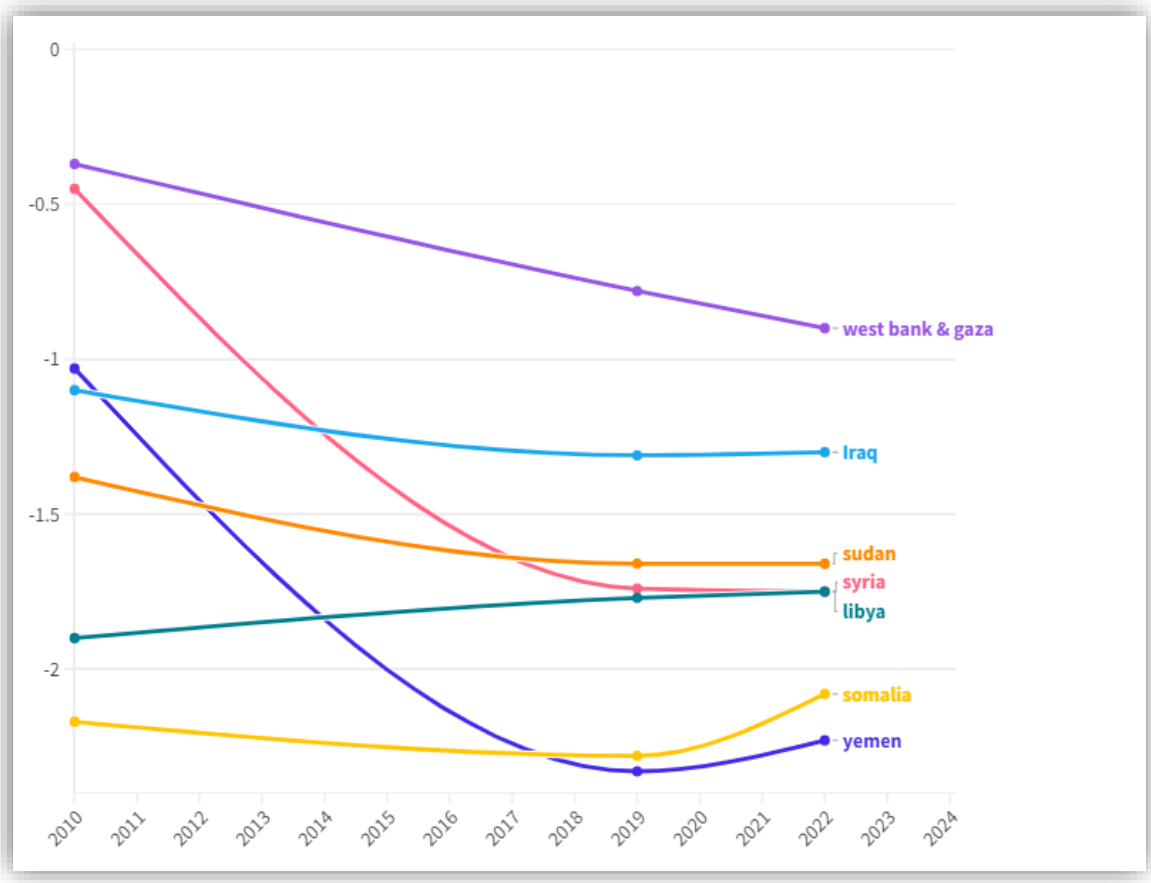

الشكل ١٤ مؤشر الحوكمة في عدد من دول النزاعات المسلحة العربية ٢٠١٠-٢٠٢٤

الأثر على القطاع العائلي

لهذه النزاعات المسلحة آثار مؤلمة على المواطنين والمواطنات الذين لا يشاركون فيها، يمكن أن يتأثر بها غذاؤهم وما يشربون، وصحتهم بالتالي وقدرتهم على العمل وكسب دخل كريم، ويمكن أن يضطروا لمغادرة القري والمدن التي عاشوا فيها وعاش فيها أجدادهم، ولا يجدون في المكان البديل سكنا لائقا ولا معاملة تحافظ على كرامتهم. يصعب في هذه الدراسة الأولية رسم الصورة الكاملة لما حدث في القطاع العائلي في البلاد موضع الدراسة، كما أن المؤشرات التي استقر الرأي عليها لا تتوافر لكل الدول، وقد تحيط الشكوك بمصداقية بعضها خصوصا عندما تخرج من مؤسسات حكومية تحرص على أن ترسم صورة إيجابية عما يحصل لأوطانها في ظل النزاع المسلح، وخصوصا عندما تكون هذه الأجهزة فاقدة المصداقية قبل حدوث النزاع. ومع ذلك فلا مفر للباحث من استخدام ما تطرحه من بيانات ربما مرت بمصفاة التدقيق لدي المؤسسات الدولية التي تعتمد هذه الدراسة على قاعدة بياناتها. وسوف يستعرض هذا القسم كيف تأثر القطاع العائلي في

البلدان السبع، بحسب توافر البيانات من خلال تحليل بيانات مستويات التضخم، ومعدلات الفقر، وأعداد المهاجرين، والنازحين.

ومؤشر أسعار المواد الغذائية بالغ الدلالة على قدرة المواطنين على إشباع حاجاتهم إلى الطعام والمحافظة على مستويات تكفي لقيامهم بأنشطتهم الضرورية خارج المنزل وداخله. وتتفاوت حالات البلاد الست التي تتوافر عنها البيانات في قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي باستثناء سوريا. فمنها من بدأ بمعدلات أسعار معقولة وتجنب ارتفاعات حادة فيها، وكان ذلك هو حال الأراضي الفلسطينية والعراق والصومال، فبحسب هذه البيانات فقد تراوحت معدلات ارتفاع أسعار المواد الغذائية فيها بين الثلث في العراق وفلسطين ، والنصف في الصومال، ولم تعرف مستويات الأسعار فيها قفزات حادة، ويختلف ذلك عن حالات الدول الثلاث الأخرى حيث عرفت مستويات الأسعار فيها قفزات واسعة كانت أضخمها في اليمن والتي انتهت في سنة ٢٠٢٤ بمستوي أسعار يفوق ما كان سائدا فيها في بداية ثورتها علي حكم علي عبد الله صالح بثلاثة عشر أمثاله، وفي ليبيا كان متوسط الزيادة ٢٩١ ٪ سنويا ، في السودان ، كان هذا المتوسط طوال فترة الدراسة ٨٧٣ ٪ سنويا ،وبينما كانت الزيادة السنوية تحسب في ليبيا بعشرات النقاط سنويا، كانت تحسب في السودان بمئات النقاط وفي اليمن بآلاف النقاط كما يظهر ذلك الشكل المرافق.

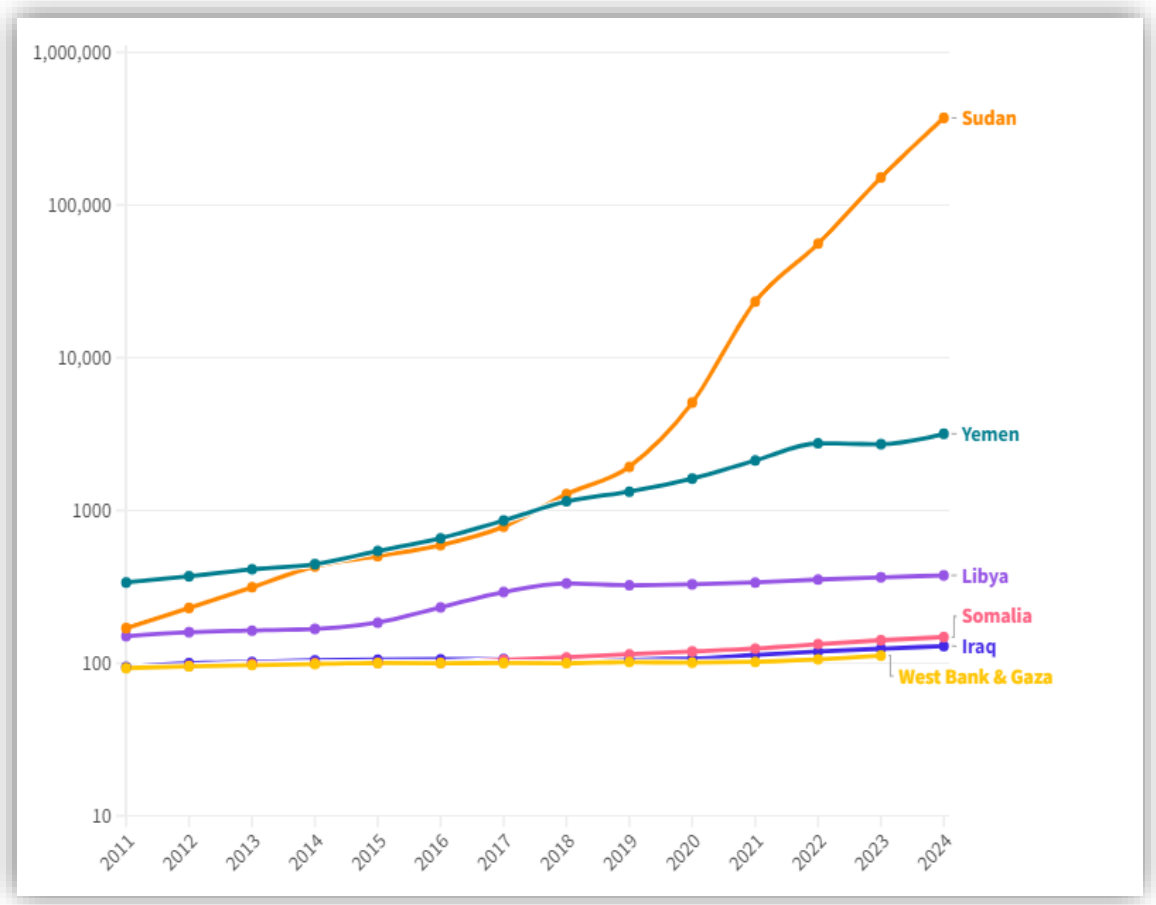

الشكل ١٥ : معدل التضخم في عدد من الدول العربية ذات النزاعات المسلحة الداخلية ٢٠١١-٢٠٢٤

مستويات التضخم المرتفعة في بعض هذه البلدان على تباينها انعكست بالضرورة في معدلات الفقر متعدد الأبعاد بين مواطنيها ومواطناتها، لا تتوافر أرقام عن اليمن وسوريا وليبيا، وإن كان

يمكن توقع كيف تأثرت أحوال سكانها بمستويات التضخم التي عرفتها بلادهم. ولكن ينبغي التذكير هنا بأنه وفقا لبيانات اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا عرفت بعض هذه البلاد مستويات فقر عالية حتى قبل بداية النزاعات المسلحة. فقد كان نصف سكان السودان يعيشون في فقر في سنة ٢٠١٠ (٥٠.٦٪)، وارتفعت نسبتهم إلي ما يزيد قليلا عن ذلك في سنة ٢٠٢٢(٥٢.٣٪) ، وكان ثلثا سكان الصومال يعرفون أوضاعا شبيهة في ٢٠١٠ (٦٧.٦٪) وزادت نسبة الفقراء في هذه الدولة إلي ٧٠.٩٪ في سنة ٢٠٢٢ ، ولم تعرف نسبة الفقراء إلي إجمالي السكان قفزات واسعة خلال فترة الدراسة، وإن كان من المؤكد أن الصراع الذي نشب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في ٢٠٢٣ قد تسبب في دفع أعداد غفيرة من السودانيين للوقوع ضحايا الفقر والمجاعة فضلا عن تهديد فرص نجاتهم من الصراع الدامي بين هذين الطرفين. وشهدت مستويات الفقر في كل من العراق والأراضي الفلسطينية في بداية فترة الدراسة وجود ربع السكان تقريبا تحت خط الفقر، وزادت نسبة هؤلاء بمقدار الخمس في العراق (٢٦.٦ إلى ٣٢.١٪) وزادت قليلا في الأراضي الفلسطينية من ٢٤.٤٪ في ٢٠١٠ إلى ٢٦.٦٪ في سنة ٢٠٢٢ وهي آخر سنة تتوافر عنها البيانات، ولكن البيانات المتوافرة عن غزة بعد أكتوبر ٢٠٢٣ تظهر نسبة أعلي بكثير من سكانها الذين دفعهم العدوان الإسرائيلي إلى السقوط ضحايا للفقر إن لم يفقدوا حياتهم.

وأخيرا فقد أجبر النزاع المسلح أعدادا كبيرة من المواطنين إلي مغادرة أماكن عيشهم إلي النزوح إلي أماكن أخري في وطنهم، أو الهجرة خارجه، وشهدت سوريا والسودان والصومال أضخم موجات النزوح والهجرة والتي دفعت ملايين من المواطنين والمواطنات ، ومنهم أطفال وشيوخ إلي التماس مأوي من الأخطار التي كانت تواجههم في أوطانهم ، أو ظروف العيش القاسية في ظل نزاعات مسلحة لا تنتهي، ومع أن الهدوء النسبي في حدة القتال قد دفع البعض إلي العودة إلي ديارهم، إلا أن هذه الأعداد مازالت ضئيلة للغاية بالمقارنة بالحشود الهائلة التي لتمست النجاة بأرواحهم وظروف حياتهم علي النحو الذي يوضحه الجدول التالي.

جدول ٣: أعداد المواطنين المهاجرين والنازحين والعائدين إلى أوطانهم في عدد من دول النزاعات المسلحة في الوطن العربي في السنوات الأخيرة.

الدولة	النازحون	المهاجرون	العائدون
العراق	١،٢٠٠،٠٠٠	٢٦٣٠٠٠	٣٠١٠٠٠ (٢٠٢٢)
ليبيا	٣٥٥٦٧٢ (٢٠١٩) ٢٧٨١٧٧ (٢٠٢٠)	٧٧٤٩٥	
الصومال	٣٨٦١ ٦٤٣(٢٠١٤) ٤٠٠٠٠٠٠٠ (٢٠٢٣)	١٨٦٩٩	٥١٨١
السودان	٦١٠٠٠٠٠	١.٥٠٠٠٠٠	
سوريا	٦٩٠٠٠٠٠	٥٧٠٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠
اليمن	٤٥٠٠٠٠٠		

المصدر:.UNHCR. Global Report

ربما لقي المهاجرون والنازحون السوريون أكبر قدر من اهتمام وسائل الإعلام العالمية، ولكن فداحة مشكلة الهجرة والنزوح كان لها أبعاد ضخمة في ست من البلدان التي تناولتها هذه الدراسة. بلغت أعداد النازحين في السودان قبل الصراع المسلح الأخير بين قوات الحكومة وقوات الدعم

السريع أكثر من ست ملايين مواطن كما تراوحت هذه الأعداد بين أقلها في العراق الذين زادوا عن مليون وبين أربعة ملايين وأربعة ونصف في كل من السودان والصومال وخرج مليون ونصف من السودانيين وأربعة أمثالهم من السوريين بحثا عن الهجرة في الدول المجاورة ودول أوروبية، وكانت أعداد هؤلاء المهاجرين أقل في الدول الأخرى، وبعد أن استقرت الأحوال نسبيا في كل من العراق وفي الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا، فلم يقرر العودة إلي الوطن الأصلي سوي أعداد قليلة منهم، وكانت أكبر أعداد العائدين هي في العراق. تلك هي اثار الصراعات المسلحة التي عرفتها هذه البلدان، وإن اقترنت بها أوضاع البيئة في الصومال والنزاع في الدول المجاورة في حالة السودان.

أوضاع دول الجوار

ليس من السهل تحديد أثر النزاعات المسلحة في هذه الدول علي الدول المجاورة لها، والتي تأثرت بهذه النزاعات من خلال انخفاض عدد السياح بسبب ما ترتب علي هذه النزاعات من سيادة النظر العالمية إلي كل منطقة الشرق الأوسط وشرق إفريقيا باعتبارها مناطق توتر ، مما لا يطمئن السياح، ومن خلال تدفق حركة الصادرات والواردات بين هذه الدول، وكذلك من خلال ما يصيب الملاحة العالمية من اضطراب بسبب تفاعل الأطراف الإقليمية والدولية مع هذه الأوضاع، وأخيرا بسبب الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين توجهوا إلي الدول المجاورة هربا من القتال في بلادهم. وأهم البلاد المجاورة التي تأثرت بهذه النزاعات بطريقة أو بأخرى هي تركيا ولبنان والأردن ومصر، والعراق على نحو طفيف للغاية. وتظهر بيانات صندوق النقد الدولي نمطين من التفاعلات مع هذه التطورات، يضم النمط الأول كلا من تركيا ومصر، فقد نما اقتصاد الدولتين خلال الفترة من ٢٠١١ -٢٠٢٤ ، ولكن بينما كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مقاسا بالأسعار الثابتة بطيئة للغاية في مصر، عرف الاقتصاد التركي نموا سريعا جعل الناتج المحلي في سنة ٢٠٢٤ ضعف ما كان عليه في سنة ٢٠١٠، والنمط الثاني يمثله كل من لبنان والأردن واللذين انخفض فيهما الناتج المحلي بدرجة كبيرة ، ففقد النصف من قيمته تقريبا في حالة لبنان، وفقد خمس قيمة هذا الناتج في حالة الأردن، ولكن لا يمكن بطبيعة الحال أن ينسب هذا التطور في البلدان الأربع إلي تأثرها بما جري من نزاعات مسلحة في الدول المجاورة لها أو القريبة منها، وهو ما يستلزم دراسة أكثر توسعا لعزل أثر النزاعات المسلحة عن المتغيرات الأخرى التي تؤثر علي اقتصاد كل منها.

الخلاصة

علي الرغم من أن هذه النسخة الأولية لهذه الورقة لم تستخدم كل مؤشرات قياس الآثار الاقتصادية للنزاعات المسلحة بسبب عدم توافر البيانات وبسبب ضيق الوقت والإمكانيات المتوافرة لها، فالدراسات المتعمقة لهذا الموضوع هي دراسات جماعية، تستغرق وقتا طويلا، يتجاوز بكل تأكيد الشهور الثلاث التي أتيحت لهذا البحث، كما أن الوقت المتاح لم يمكنها من تطبيق بعض أساليب التحليل الإحصائية التي قد تمكنها بالقطع حول أولوية بعض المتغيرات في التأثير علي أحوال الاقتصاد في ظل النزاع المسلح. ومع ذلك يمكن القول بأن النزاع المسلح، كأحد المتغيرات الجيوسياسية له تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية للدولة التي يجري فيها، وكذلك الدول المجاورة. ولما كانت حدة النزاع مقاسا بعدد ضحاياه من القتلى منسوبا إلي عدد السكان هي الأعلى في كل من سوريا والأراضي الفلسطينية وبعد ذلك في اليمن والصومال فقد كانت آثاره

أفدح في هذه الدول بالمقارنة بكل من ليبيا والعراق حيث كان هذا النزاع أقل حدة. أثرت هذه النزاعات علي القدرة الإنتاجية للاقتصاد بالتدمير الذي لحق بالأراضي والبنية الأساسية ورأس المال البشري، وإن لم تتمكن الدراسة من إيراد مؤشرات ذلك، إلا أن الأثر اتضح في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة النزاع وإن تباينت معدلات الانخفاض، وكان ذلك مدفوعا بهبوط الطلب من خلال الاستثمار واضطرار الحكومات إلي الاستدانة لتمويل أنشطتها، وقد ازدادت فداحة هذا الأثر الانكماشي مع انخفاض الصادرات في بعض هذه الدول واتسامها جميعا بضعف فعالية حكوماتها. ودفع القطاع العائلي ثمن هذه النزاعات مع ارتفاع معدلات التضخم وخصوصا في كل من السودان واليمن، واستمرار أعداد كبيرة من المواطنين تحت خط الفقر ودخول أعداد كبيرة منهم في دائرته وخصوصا في الأراضي الفلسطينية. واضطرارهم للهجرة أو النزوح الداخلي بأعداد كبيرة. واقترنت فترة النزاع المسلح بتباين آثاره على الدول المجاورة. استطاعت تركيا ومصر الحفاظ علي اتجاه النمو في اقتصاداتهما، مع فارق واسع بين تركيا ومصر في هذه الناحية، ولكن تواكبت هذه الفترة مع انكماش حاد في الاقتصاد اللبناني وانكماش بدرجة أقل في الأردن. ويعد كاتب الورقة باستكمال ما يعتريها من نقص في صيغتها التالية مستفيدا من النقاش حولها في مؤتمر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

المراجع

مصادر البيانات:

1 - حول حدة الصراع:

Uppsala Georeferenced Event dataset GED

وهو مصدر متاح ويغطي أحداث الصراعات في كل دول العالم خلال الفترة ١٨٩٨-٢٠١٩ مقاسة بعدد ضحاياها

Uppsala Armed Conflict Dataset ACD

ويغطي نفس الموضوع لكل دول العالم منذ سنة ١٩٤٦.

UNHCR. Global Report. For a number of years حول أعداد اللاجئين والنازحين داخليا

2 - البيانات المتعلقة بالتنمية الإنسانية

ESCWA. Arab Region Data and Policy Support Hub.

UNDP. Human Development Report. Several year

UNDP. Arab Human development Report. Several years since 2002.

3 - البيانات المتعلقة بالاقتصاد الحقيقي:

ESCWA. Arab Region Data and Policy Support Hub.

World Bank. World Bank Open data ,including:

World Development Indicators. Several years

World Development Report. Several years.

World Bank. Global Economic Monitor. Several years

World Bank. MENA Economic Update

-4 بيانات متعلقة بكل دولة علي حدة:

WB. World Bank Iraq Economic Monitor.

WB. World Bank Yemen Economic Monitor.

WB. World Bank Libya Economic Monitor.

-5 بيانات متعلقة بالمالية العامة:

IMF. International Financial Statistics. Several years starting 2011

-6- مصدر شامل لبيانات اقتصادية ومالية وتنمية إنسانية.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ،صندوق النقد العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. سنوات متعددة.

ESCWA.

٧- دراسات عامة عن الأثر الاقتصادي للنزاعات المسلحة:

Colliers,paul&Anke Hoeffler. Greed and Grievance in Civil War. Developmenmt Research Group.The World Bank .Washington. May 2000.

Lindgren,Goran." Measuring the Economic Costs of Internal Armed Conflicts.A Review of Empirical Estimates.Paper for the Conference Making Peace Work in Helsenki 4-5 June,organized by the United Nations University and the World Institute for Development Economic Research.

Nofta, Natalijia& Evgenia Pugacheva. "The Macroeconomic Costs of Conflict" .Journal of Macroeconomics.2021,Vol.68,Issue C.

Stewart,Francesand Velpa Fitzgerald.War and Underdevelopment.Queen Elizabeth House series in Development Studies.Oxfrord University Press. 2001.

٨-دراسات خاصة بالأثر الاقتصادي للصراعات المسلحة في الوطن العربي:

Ceylan,ElifSemra& Semih Tumen. Measuring the Economic Cost of Conflict in Affected Arab Countries.`erf working Paper Series.>Working Paper 1459.Economic Research Forum. February 2021.

Eaton,Tim et al.Conflict Economies in the Middle East and North Africa.Chatam House Paper.June 2019.

Sab,Randa. "Economic Impact of Selected Conflicts in the Middle East. What can we learn from the past?" IMF Working Papers. WP/14/100.

--8 - دراسات عامة عن البعد السياسي لهذه الصراعات المسلحة:

Collombier,Virginie (Ed.). "Armed Conflicts and the Erosion of the State: The cases of Iraq, Libya, Yemen and Syria". MENAR Working Papers.No.22.November 2018.

POMEPS. Shifting Global Politics in the Middle East. POMEPS Studies 34. March 2019.

-9- :دراسات خاصة بدول أو كيانات محددة -

Basher, Youseif, Wesam Al Sharif and Georges Cafiero. "Sudan's armed conflict and Humanitarian Crisis". Sada. Carnegie Endowment for International Peace. 2023

Butcher, Martin. Fueling Conflict. Analyzing the Human Impact of the War in Yemen. Oxfam International. 2023.

European Union, The World Bank, United Nations. Gaza Strip Interim Damage Assessment.Summary Note. March 29,2024.

Parsons,Nigel & Mark B.Salter. "Israeli Biopolitics: Closure, Deteriorialization and Governmentability In the Occupied Palestinian Territories". Geopolitics.Vo.13,2008, Issue 4.

،(Ballentina,Karen &Jake Sherman, 2003,Collier,Paul ,Anke Hoeffler ,Dominin Rohner,2009
Brown and Rosecrance,1999,Stewart and Fitzgerald,Colliers and Hoeffler 2004).
Goran Lindgren,p.4-8)
(Nofta and Pugacheva,2020,185)
(Sab, Randa ,2014
Ceylan,Elif,Semra and Semih Tumen,2021) (
الدولي World Economic Outlook data base
Gatti, Roberta, et al, 2024)
UNHCR. Global Report.
CELAN,Elif ,Samra and Semih Tumen.Measuring the Economic `cost of Conflict in Affected Arab Countries.ERF Working Paper.No.1459.February 2021.
ESCWA.Trends and Impacts in Conflict Settings.Conflict and MDGS.Issue no.2.
CoordinatorVito Intini,Lead author Parvider KlerUnited Nations .New York.2011
ESCWA.The Impact of Conflict on Human Development from Childhood to Adulthood.Evidence from the Arab Region.trends and Impacts in Conflict Settings.issue No.5.ESCWA,United Nations ,Beirut.2017 E/ESCWA/ECRI/2017/2
ESCWA.Impact of Conflict on the Middle Class in the Arab countries.Working Paoer no.8,2023.E/ESCWA/CL.4SIT/2023/WP8
ESCWA.Climate Peace and Security in the Arab Region.trends and Impacts in Conflict Settings Working Paper No.7.ESCWA,United Nations,Beirut.2023
Hamid,E.Ali.Estimate of the Economic Cpst of Conflict.A Case Study .Al Jazeera Center for Studies,July 3,2011of Darfour
Ballentina,Karen & Jake Sherman.The Political Economy of Armed Conflict:Beyond Greed and Grievance
UNSG.Report on Economic and Social repurcussions of the Israeli Occupation on the Living Condions of Palestinians.UN.July 23,2023.
World Bank.Conflict preventionand Reconstruction.Social Development Partners.October 2002.No.f.
Roberta Gatti,frederico Bennet et al.Conflict and Debt in the Middle East and North Africa. .MENA Economic update.April 2024